

محضر الجلسة رقم 752**التاريخ:** الثلاثاء 22 جادى الأولى 1432 (26 أبريل 2011)**الرئاسة:** المستشار السيد حسن بيجديكن، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وتسع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثامنة والثلاثين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفوية.**المستشار السيد حسن بيجديكن، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

عملاً بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي

لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة

المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال،

أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات

وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين من السيد الوزير الأول بالنصوص

التشريعية التالية:

- مشروع قانون رقم 33.10 يتعلق بالأمن والسلامة في المجالين النووي

والإشعاعي وبإحداث الوكالة المكلفة بمراقبتها؛

- مشروع قانون رقم 06.11 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق

النظام الأساسي للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث

الطبيعية الأخرى الموقع بالقاهرة في 4 مارس 2004؛

- مشروع قانون رقم 01.11 يتعلق بهيئة الأطباء الوطنية؛

- مشروع قانون رقم 54.10 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق

بروتوكول الخطة التعريفية التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما

بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وبروتوكول القواعد المنشأة

الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر

الإسلامي الذين وقعت عليها المملكة المغربية خلال انعقاد الدورة 24

باسطنبول من 20 إلى 24 أكتوبر 2008.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين برسالة من المستشار المحترم السيد محمد الهبطي، يعلن من خلالها استقالته من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 26 أبريل:

- عدد الأسئلة الشفهية: 21 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتائية: 6 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتائية: جوابان.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

طبقاً لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بستة

طلبات إحاطة، الكلمة للفريق الحركي.. الكلمة للسيد الوزير.

السيد إدريس لشكر، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس المحترم،

غير بشكل استثنائي، إذا سمحتم تتوجه إلى السيد الرئيس ومن خلالكم

للمجلس المقرر باش نستأذنكم بشكل استثنائي إذا ممكن تأجيل الإحاطات

إلى ما بعد الأسئلة لاعتبار أساسي هو أنه اليوم عندنا مجلس حكومة وفيه

واحد المجموعة ديال المشاريع قوانين مرتبطة بالظرافية:

أولاً، المراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية اللي خصو يحي للبرلمان في

آجال قريبة لأن عندو علاقة بالاستفتاء؛

ثانياً، ما يحي من حوار اجتماعي، السيد وزير التشغيل كذلك محتاجين

باش...

لهذا الاعتبارين، إلى ممكن، السيد الرئيس، تتوجه إلى المجلس المقرر

بشكل استثنائي أنه ندوزو الأسئلة الشفهية أولاً.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، الكلمة لرؤساء الفرق، السي إدريس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكراً السيد الرئيس.

اللي كاين أنه جرت العادة، وفي التاريخ يمكن اللي نقول لك من 97 أنه

ما عمر سمعنا تأجيل الإحاطات إلى ما بعد الأسئلة، ولهذا احنا نتمسك

باش يكونوا الإحاطات هما الأولين.

شكراً السيد الرئيس.

بها العمل، إضافة إلى بعدها التعسفي على مصالح المواطنين، فكيف يعقل أن تطبق هذه الدوريات على بنايات تعود إلى عدة عقود، ولم تكن وقت بنائها خاضعة لهذه المساطر، وما يزيد الطين بلة هو ما يفرضه المحافظ العام من تلقاء نفسه من رسوم، سماها رسوم على تصنيف المناطق بسلطة تقديرية، بعيدة على الواقع ولا تراعي المستوى الاجتماعي للمواطنين. وبناء عليه، فإن هذه الممارسات والتجاوزات لا تعمل إلا على الإخلال بالسير العادي لهذا المرفق الحيوي وتغذية التوتر داخله، في زمن يتطلع فيه الجميع إلى الحكامة الجيدة والرشيدة وجعل الإدارة في خدمة المواطنين. لهذا، نطالب من هذا المنبر بالتدخل العاجل من طرف الحكومة لوضع حد لهذا الشطط في استعمال السلطة وإرجاع الأمور إلى نصابها. اللهم أننا قد بلغنا، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الرئيس، في سياق الحراك السياسي والاجتماعي الذي يعرفه المغرب، فإن المغاربة بمختلف شرائحهم عبروا بوضوح على إرادتهم لمحاربة الفساد بكل أنواعه ومستوياته، انخرطوا في هذا المسار نشرت بعض الجرائد والصحف أخبارا ومقالات لفضح الفساد والمفسدين، إلا أننا نسجل على بعض المنابر الإعلامية أن النية من مواجهة الفساد لم تكن إلا بغايات لتصفية حسابات إنتخابية ضيقة.

وقد ذهبت هذه المنابر إلى حد الادعاء واختلاق الأكاذيب وتزوير الحقائق، لا لشيء إلا لإسكات كل من يخالفهم الرأي في محاولة يائسة لإيقاف جرأة النقد البناء المبني على وقائع موضوعية وحقائق شعبية. السيد الرئيس،

لقد تناست هذه المنابر أن ما يقارب 35000 شابة وشاب مغربي كانوا ضحية فضيحة النجاة، وما أدراك ما النجاة، هؤلاء منهم من ترك عمله ومنهم من باع أرضه ومنهم من انتهى وساند آنذاك هذا الحزب الذي يرأسه السيد الوزير الأول، كل هذا مقابل عقود عمل. كذلك لا ننسى المصحة المقربة التي اغتنت على ظهر هؤلاء الضحايا الشباب لأنهم باعوا لهم الأحلام.

حان، السيد الرئيس، الوقت بعد كل هذا التأخير والتأطل، أولا نطالب القضاء بفتح تحقيقات في كل الجرائم المتعلقة بالفساد سواء السياسي أو الاقتصادي أو المالي التي نشرت على صفحات الجرائد بدون استثناء، وعلى رأسها جريدة الوزير الأول أي جريدة العلم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد السعداوي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

السيد الرئيس، في نفس السياق اللي جاء به الزميل، أننا نتمسك بالإحاطات في بداية الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن تفهمت، شكرا. الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد سبق أن طرح بعض زملائنا موضوع هذه الإحاطة...

السيد رئيس الجلسة:

نعم السيد دعيعة، نعم أسيدي.

المستشار السيد محمد دعيعة:

هذا السلوك غير مسؤول، يا إما تقبلوا ذلك الشيء اللي بغات الحكومة أو لا تدير هذا التصرف، فهذا نسجل بأسف شديد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد السعداوي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

لقد سبق وأن طرحت هذه الإحاطة من طرف بعض الزملاء من قبل، إلا أن الوضع لا زال على حاله ولم يتم أي تجاوز من طرف الحكومة حول ما يقدم عليه المدير العام للمحافظة العقارية من تجاوزات.

ارتأينا أن نعود مجددا لإثارة الانتباه ودق ناقوس الخطر حول أوضاع هذا القطاع الحيوي، وهذا، السيد الرئيس، يتجلى اليوم في تقديم عدد كبير من المحافظين ورؤساء مصالح المسح الطوبوغرافي لطلبات الإعفاء من محاسنهم جراء تصرفات المدير العام من خلال إصدار دوريات بمضامين مجحفة، لا تتفاعل مع الواقع الذي يعيشه هؤلاء المسؤولون في تعاملهم مع مصالح المواطنين.

والأدهى أن هذه الدوريات يتم تفعيلها بأثر رجعي على ممتلكات المواطنين، مما يجعلها دوريات لا تسد روحها ونصوصها من القوانين الجاري

لإرادة التخليق وتطهير الحياة العامة من أشكال تبذير الثروة الوطنية، وتجاوبا كذلك مع خطاب جلالة الملك في كثير من المناسبات، الذي نادى لمحاربة هذا النوع من الاقتصاد.

إن الأمر يتعلق بأفة استغلال مقالع الرمال التي تجثم على اقتصادنا الوطني، والتي تؤكد من جديد زيف الشعارات التي ما فتئ السيد الوزير الأول يرفعها بخصوص محاربة اقتصاد الربيع ونظام الامتيازات، التي يجمع المطلب الشعبي المغربي باستئصاله ووقف نزيف نهب خيرات البلاد، التي سبق أن نهبنا إليها داخل هذا المجلس في أكثر من مناسبة، والتي كانت تجيينا فيها الحكومة - مع كامل الأسف - بتعنت وعدم قدرتها على اتخاذ إجراءات جريئة وشجاعة في مواجهة هذه الجريمة الاقتصادية الاجتماعية والبيئية والسياسية، وأهمها رفع التكم والحجب على الجهات المستفيدة من هذه الامتيازات.

السيد الرئيس،

ها نحن اليوم أمام حقيقة ساطعة وبدون شك ستكون مؤلمة لهذه الحكومة، ويتعلق الأمر بلوائح المستفيدين التي طلعت علينا بها بعض الصحف، والتي تضم أساء وازنة من ذوي النفوذ. وما يهمني في هذا الصدد، فبالإضافة إلى الآثار السلبية لهذه المقالع على البيئة وما يلحق بها من أضرار وتوازاناتها الايكولوجية وتدمير الجغرافيا وإتلاف الغطاء النباتي، وكذلك انعكاساتها على صحة السكان القاطنين بجوار هذه المقالع من جراء الطرق البشعة للاستغلال، إذ يسجل وجود إصابات عديدة بمرض الربو وأمراض الجهاز التنفسي، وذلك نتيجة عدم احترام دفاتر التحملات وانعدام المراقبة والمساءلة بخصوص الخروقات والتجاوزات التي ترتكب باستمرار.

السيد الرئيس،

مع نشر اللوائح تكون أوراق التوت قد سقطت، ليكتشف الرأي العام المغربي أن تلكؤ الحكومة واستمرار تسترها على الجهات المستفيدة ومعايير منح الرخص ليست مجرد صعوبة تقنية، بقدر ما هي قرار سياسي، ماشي تقني، قرار سياسي مرتبط بضعف أداء الحكومة أمام شبكة المستفيدين ومكائهم ونفوذهم، الذين أصبحوا يشكلون جماعة ضغط، ويشكلون لوبيات متحركة وقادرة على لجم أي تحرك لقطع دابر الظاهرة، مما يجعلها في منأى عن المساءلة أو المحاسبة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السي التويزي، غير زد باقي، إلى ما ابغيتو تحشموا طبقوا القانون، أعباد الله اتما تديروا القانون وما تتطبقوهش. الكلمة للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

الي قال الغابوي، أنا أقول لكم جريدة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس دير الإحاطة ديالك.

المستشار السيد إدريس الراضي:

خليني نجابو الله يرضي عليك.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، دير الإحاطة بلا...

المستشار السيد إدريس الراضي:

النجاة وما أدراك ما النجاة...

السيد رئيس الجلسة:

وا السي إدريس..

المستشار السيد إدريس الراضي:

نطالب القضاء بفتح تحقيقات في كل الجرائم المتعلقة بالفساد، سواء السياسي أو الاقتصادي أو المالي التي نشرت على صفحات الجرائد بدون استثناء وعلى رأسها جريدة الوزير الأول أي جريدة العلم...

السيد رئيس الجلسة:

ثلاث دقائق فتيها، الله يخليك بلا ما نتجاد معك، احترم القانون السي إدريس، وا السي إدريس، وا السي إدريس، أسكتوا هذاك الويل... صافي السي إدريس، وا السي إدريس، وا السيد المستشار، وا السيد الرئيس، وا الراضي، وا الراضي، وا الراضي، ما احترميش القانون، ما احترميش القانون، ما احترميش القانون، هذا برلمان، راه ماشي سوق، احترم القانون، هذا برلمان، راه ماشي سوق... الكلمة لفرق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

واش كنتسجوها؟

المستشار السيد أحمد التويزي:

لا، لا، متنسجوهاش.. شكرا السيد الرئيس.

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي، أحيط المجلس الموقر بقضية طارئة، بالنظر لخطورتها وانعكاساتها الاقتصادية والسياسية والبيئية، إضافة لانتهاها إلى سجل الفساد والنهب وتبذير المال العام، وغيرها من ألوان التبذير والنوع السلبية التي لازمت هذه الحكومة من فساد وتفشي اقتصاد الربيع ونظام الرخص والامتياز بشكل واسع، في معاكسة واضحة

العام.

لقد كان تقرير المجلس الأعلى للحسابات صادمة للرأي العام من حيث ضخامة الأرقام المالية المعلنة والتبذير بعدة مؤسسات كبرى، وقد فاق حتى بعض التقارير والتوقعات الصحفية التي كانت تشير في موادها لبعض جزئيات هذا التبذير والاختلال في صرف المال العام.

لكن المواطنين اليوم يتساءلون عن مصير هذه التقارير المتعاقبة، والتي رصدت بشكل دقيق عدة تجاوزات، أدت إلى هدر فاحش للمال العام بمؤسسات ترتبط بشكل أساسي بحياة المواطنين، فما جدوى تحرير التقارير السنوية عن تجاوزات المسؤولين العموميين دون ترتيب الجزاءات الضرورية وتحديد المسؤوليات حتى لا تتكرر نفس الممارسات الفاسدة وحتى تتحقق الحكامة الضرورية في تسيير المؤسسات العمومية.

إننا في الفريق الاشتراكي، نرى أن محاربة الفساد اليوم، والتي أصبحت مطلباً شعبياً مركزياً، ينبغي أن تنطلق من عرض تقارير المجلس الأعلى للحسابات، تعرض على القضاء ومحاسبة المسؤولين عن تلك التجاوزات والاختلالات الجسيمة، بما يردع المفسدين ويحصن المؤسسات والمال العام.

لقد دخلت بلادنا مرحلة جديدة بإعلان الخطاب الملكي لـ 9 مارس عن إرادة قوية في التغيير والدمقرطة، لكن إجراءات عاجلة ينبغي أن تتخذ لإرجاع ثقة المواطنين في جدية إرادة التغيير عبر محاربة الفساد والمفسدين، أيًا كان مصدرهم أو انتماءهم أو نفوذهم.

وإننا في الفريق الاشتراكي، ما فتئنا ندعو إلى ضرورة تحمل الدولة مسؤوليتها في صيانة المؤسسات وفي إعطاء المصداقية لها تحصينا للمكاسب التي حققها المغرب منذ نهاية التسعينات، كما أنه أصبح من الضروري التفكير في تقوية مؤسسة المجلس الأعلى للحسابات بمناسبة تعديل الدستور الجديد، وذلك بإعطائه المزيد من الصلاحيات وتوسيع مجال مراقبته وإعطاء تقارير مزيد من القوة بعرضها على القضاء مباشرة.

فلنسع بشكل جماعي إلى تكريس ثقافة جديدة، مبنية على المسؤولية والمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب، وهنا ستمكن بلادنا من بناء دولة المؤسسات التي نسير في اتجاهها بثبات إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة، الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا للسيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

إن الفريق الاستقلالي، وفي إطار إحاطته اليوم، وبعدما يسجل تأسفه

اليوم سيكون الرأي العام الوطني مع حلقة جديدة من سلسلة الحلقات التي قرر الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية أن يخصصها لفضح ملفات الفساد ببلادنا، وذلك انسجاماً مع قناعاتنا وارتباطنا العضوي بقضايا عموم الجماهير من جهة، وتماشياً مع ما يطالب به المغاربة اليوم من جعل حد للفساد الذي استشرى بالعديد من القطاعات والمؤسسات، واليوم نسوق نموذج القطاع التعاضدي بالمغرب، هذا القطاع الذي يعرف تسيباً وهذراً للمال العام، ولا أدل على ذلك محاكمة أحد الرؤساء السابقين لإحدى التعاضديات الوطنية، والتي قضت المحكمة بسجنه لبضعة شهور وتعزيمه ما يناهز مليارا من السنتيمات، في الوقت الذي كان حجم ما تم اختلاسه أكثر من 117 مليار حسب تقارير الإفتحاص.

لكن الغريب في الأمر أن هناك سكوتا مطبقاً على تعاضديات أخرى، مما يطرح أكثر من تساؤل حول هذا السكوت، ويتعلق الأمر بتعاضديات التعليم و(OMFAM)، وغيرهما، مذكرين أن السيد وزير التشغيل صرح أثناء انعقاد المجلس الأعلى للتعااضد أن تقارير المفتشية العامة للمالية تؤكد أن هناك اختلالات كبيرة، ربما أعظم مما حصل ب (CNOPS) الفراع.

لذلك، نطالب بأن لا يكون هناك انتقاء في التعامل مع ملفات الفساد، بل يجب محاسبة كل الفاسدين والمفسدين المتسببين في استمرار آلام وهموم منخرطي هذه التعاضديات، الذين يعانون من التأخر الكبير في تسوية ملفاتهم المرضية، بل وفي بعض الأحيان تأخذ هذه الملفات سنوات حتى يتم نسيانها من طرف المؤمنين وذوي حقوقهم.

والى اللقاء في حلقة مقبلة مع فاسدين ومفسدين آخرين، سنكشف عن هوية بعضهم، وإذا اقتضى الحال سنسبي الأشياء بمسمايتها، والذين هم أسباب الويلات التي تعيشها بلادنا، مما يشكل أكثر من مبرر لمحاربتهم ومواجهتهم بكل الوسائل المشروعة درءاً لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه ببلادنا لأن المغاربة يستحقون وضعاً أفضل مما هم عليه اليوم لولا هؤلاء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

من جديد يصدر المجلس الأعلى للحسابات تقريره السنوي حول تدبير وتسيير مجموعة من المؤسسات العمومية ومؤسسات أخرى. ورغم التأخير في إصدار التقرير الخاص بسنة 2009، فقد جاء مليئاً بالاختلالات والخروقات والاختلاسات والتبذير الذي يطال ملايين الدراهم من المال

وضبط الامتيازات والمنتهين منها، وذلك على إيقاع احتجاجات حاشدة لعدة جماعات سلالية ومنظمات حقوقية وشعبية، وذلك في عدد من المناطق بالمغرب رافعة شعار المطالبة بفتح تحقيق قضائي فيما لحق وذوي الحقوق من أضرار مادية ومعنوية نتيجة الاستيلاء على حقوقهم وأراضيهم، كما يقع بجهة الغرب-الشراردة-بني حسن، انطلاقا من المعطيات المتوفرة، والتي لا تخلوا من الخطورة نتيجة الاعتداء على الملك العام، بالإضافة إلى الاعتداء على الحقوق الفردية والجماعية بساكنة تلك المناطق بفضل استغلال بشع من لدن بعض الأفراد للتنفيذ السياسي الذي يتسم بالشعبوية مع الأسف، من شأنها فضح حقيقة أولئك الذين يحاولون إيهام الشعب بأنهم من المدافعين عن مصالحه العليا، لكن ذلك بعيد عن الحقيقة بعد الساء عن الأرض.

وإن الشعارات المرفوعة في إطار تلك الاحتجاجات تشير بما لا يدع مجالا للشك التحايل المفضوح على هبة الدولة، وبالتحديد وزارة الفلاحة، للحصول على دعم ملغوم وغير مشروع في إطار برنامج المغرب الأخضر، والاستحواد على عدد من الهكتارات والأراضي السلالية عن طريق استغلال نواب أراضي الجموع البسطاء بواسطة الترهيب والترغيب والإثراء على حساب الغير بدون حق.

إن الفريق الاستقلالي، أيها الأخوات، أيها الإخوان، ليؤكد، وفي إطار مسؤوليته التاريخية والوطنية وكعادته بكل وضوح وعدم تهربه من المحاسبة والمساءلة، تضامنه المطلق مع المستضعفين والمستولى على أراضيهم من ساكنة تلك المناطق المتضررة، ويطلب بكل جرأة بفتح تحقيق قضائي عاجل من أجل متابعة رموز الفساد من أي اتجاه كانوا بغض النظر عن مواقعهم، وتكوين لجان لتقصي الحقائق من طرف المجلس الموقر لاستجلاء الحقيقة أمام الرأي العام الوطني، وقطع دابر الفساد والمفسدين بغض النظر عن أي موقع سياسي أو انتخابي، وذلك الذين يأكلون النعمة ويسبون الملة ويسكنون بيوتا من زجاج...

السيد رئيس الجلسة:

الإخوان راه الإحاطة عندها المدلول ديالها، راه ماشي ديال تصفية الحسابات، راه دابا كايينة تصفية الحسابات في الإحاطات ديالكم، الله يخليكم راجعوا أنفسكم راكم تمثلوا الشعب، راجعوا أنفسكم، راه هاذ الشي تصفية الحسابات بين مكونات الأحزاب، ترفعوا شوية على هاذ الشي، ترفعوا شوية على هاذ الشي.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 20 سؤالا، 6 منها آنية موجهة لقطاع التشغيل، الثقافة، الصناعة والتجارة، و14 سؤالا عاديا موجهة لقطاع الداخلية، التشغيل، التربية الوطنية، التنمية الاجتماعية، الصناعة والتجارة. نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة إلى قطاع الداخلية،

العميق لما آلت إليه الأوضاع والنقاشات في مجلسنا من طرف البعض، ليشير لكون بلادنا احتفلت مؤخرا، كما يعلم الجميع، بيوم الأرض والبيئة والموارد المشككة لها كتراث ذي قيمة جوهرية من أهمه أراضي الجماعات السلالية والملك الغابوي الذي يشكل ثروة وطنية لجميع الغاربة.

إن بلادنا - كما يعلم الجميع - قد عاشت وتعيش هذه الأيام في إطار الحراك السياسي والمكاشفة ورفع المستور والمحاسبة وضبط الامتيازات والمنتهين منها، وذلك على إيقاع الاحتجاجات الحاشدة لعدة جماعات سلالية ومنظمات حقوقية وشعبية، وذلك في عدد من المناطق رافعة شعار المطالبة بفتح تحقيق قضائي...

احميني، السيد الرئيس، احميني من البلطجة، البلطجة ما عندنا ما نديرو بها في هاذ المجلس، هذه البلطجة، هذا التسلكيط، سير تسوق الطوموبيل.

وفي إيقاع احتجاجات حاشدة...

السيد رئيس الجلسة:

السي الراضي احترم راسك، احترم راسك أسيدي، السي الراضي ماشي سوق هذا، احشم اشوية السي الراضي، وا السي الراضي.. الكلمة عند السي الأنصاري، وا السي الراضي، احترم راسك السي الراضي، احترم غير راسك، ما تحترمناش احنا، احترم راسك السي الراضي، راه تنشوش على المؤسسة، ماشي معقول، تنشوش على المؤسسة. الثلاثاء اللي فات رفعت الجلسة بسببك، اليوم بغيتي عاود ثاني نرفعو الجلسة؟

أسيدي لم أعطك الكلمة، ما عندكش الكلمة، يقول اللي ابغي، انت تقول اللي ابغيتي، كاع رؤساء الفرق قالوا اللي ابغاو، هو دار الإحاطة يقول اللي ابغي، هو يتحمل المسؤولية، ما شي تجابوا انت، ما شي معقول، راك تنشوش على المؤسسة السي الراضي، تنشوش على المؤسسة، ادعيه.. السي الراضي راه مؤسسة تشريعية هاذي، احترمها، إلى ما ابغيتي تحترمها احترم غير راسك.

الكلمة للسي الأنصاري، كمل السي الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

إن بلادنا، الله يخليكم الإخوان، بكل هدوء، إن بلادنا...

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، أنا اللي كترأس الجلسة، أعطينا لو الكلمة يكمل الإحاطة ديالو.. خليه يكمل الإحاطة ديالو.

المستشار السي محمد الأنصاري:

إن بلادنا - كما يعلم الجميع - تعيش هذه الأيام، وفي إطار الحراك السياسي والمكاشفة ورفع المستور والمحاسبة، وهذا ما أردناه جميعا،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

لأجل الاستجابة للمتطلبات المتزايدة على العقار، خاصة في مجال السكن والاستثمار بلورت الدولة توجيه استعمال أراضي المجموع في هاذين المجالين، خاصة أن المساحات بين الأراضي جد شاسعة وبإمكانها الاستجابة لجزء من هذا الطلب، غير أن الوضعية القانونية لهذه الأراضي ما زالت غير واضحة، خاصة بالنسبة للخواص الذين اقتنوا أراضي سواء لإنجاز استثمارات أو لأجل السكن، حيث أن العديد من المواطنين اقتنوا أراضي على أساس أن وضعيتها القانونية سليمة، لكنهم يكتشفون فيما بعد أن هذا الوضع غامض وأن أملاكهم واستثماراتهم محددة في أي لحظة.

ومن الأمثلة الواضحة عن هذه الوضعية حالة منطقة سيدي بيبي بإقليم اشتوكة آيت باها، حيث تحولت هذه المنطقة التي تم اعتبارها من أراضي المجموع إلى مدينة حقيقية بأحياء ومرافق إدارية ومصالح عمومية ومتاجر ومنشآت استثمارية، دون أن تكون وضعية العقار سليمة من الناحية القانونية، مما يخلق حالات من القلق الدائم للملاكين.

فقد سمحت الدولة عمليا بالبناء فوق هذه الأراضي بناء على عقود عرفية وعدلية، بل أن الدولة أنجزت منشآت تابعة لها، وتم ربط البنايات بالماء والكهرباء، وهناك مشكل حاد مطروح في هذه المنطقة هو تفويت أراضي شاسعة لشركة العمران، وهي عبارة عن مزارع فلاحية، تقول الشركة أنها اقتنتها من مجلس الوصاية ونواب أراضي المجموع على أساس أنها أراضي المجموع، لكن المتضررين يحتفظون برسوم شراء عدلية، وهو ما يطرح مشكلة صلاحية تصرف مجال الوصاية، كما يطرح مشكل إضفاء الصبغة الجماعية على أراضي جماعة سيدي بيبي دون أي تحديد إداري مصادق عليه.

نسائل معاليكم عن تصور وزارتم لحل هذه المشاكل وعمّا إذا كنتم عازمين على إيجاد صيغة لتسوية الوضعية القانونية لهذه الأراضي، وما هي الوضعية القانونية لأراضي سيدي بيبي ومدى قانونية المبيعات التي تجرّها شركة العمران في المنطقة قبل تسوية الوضعية القانونية؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على السؤال.

السيد الطيب الشراوي، وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

وعدها 9 أسئلة، الكلمة لأحد السادة المستشارين، السؤال الأول
موضوعه الوضعية القانونية لأراضي المجموع.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس، إلى اسمحتو وزير الداخلية راكم شفتو كان هنا، انسحب فقط لأن الأمور ديال الإحاطات والتطور اللي عرفته الجلسة، احنا صيفطنا تنستعجلوه باش يحضر، إلى ممكن تدوزوا للأسئلة المتعلقة بوزارة التشغيل ريثما يلتحق بنا وزير الداخلية.

السيد رئيس الجلسة:

راه هو اللي طلب الأسبقية، هو كاع اللي طلب الأسبقية.

السيد إدريس لشكر الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

طلبها وملقهاش، شفتي كي كانت الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الإحاطات ما عندهم علاقة بالأسئلة، الإحاطات تم المستشارين، يتحاكموا مع راسهم.
الكلمة للسيد الهاشي في نقطة نظام.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

عندي نقطة نظام تم التسيير ديال الجلسة، فأذكركم، السيد الرئيس، بأن يوم الثلاثاء اللي فات أن السيد رئيس الجلسة التزم معنا بأنه غادي يرفع الجلسة على أساس يتبرمجوا ذوك جوج الأسئلة اللي ابقاو في هاذ النهار هذا. تتأسف لكون تلك الأسئلة ما تبرمجانتش، وكنشوفو بأن السيد وزير التجهيز غائب أو تغيب، تتأسف لذلك، وهذا التزام رسميا اللي قالو السيد رئيس الجلسة السابق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أولا، ما خلتيش الجلسة تسيير من طرف الرئاسة.

ثانيا، أنه الأسئلة اللي تكلمت عليهم، تغيبوا الوزراء المعنيين، ذاك الشئ علاش ما تبرمجو، وراه الفريق ديالكم برمج 4 الأسئلة اللي عندو في الحصة ديالو، إذن هاذ الشئ راه ما شي معتمد، فعلا أنه الرئيس اللي ترأس الجلسة السابقة أعلن أنه الأسئلة غادي تدرج في هذه الجلسة، ولكن مع الأسف الوزراء المعنيون بتلك الأسئلة متغيبين.

السؤال الأول موضوعه الوضعية القانونية لأراضي المجموع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد لحسن أوجكال:

سكنية. ويدخل هذا التفويت في إطار السياسة الهادفة إلى خلق أقطاب حضرية مهيكلية، تساهم في التنمية المحلية وفي إحداث فضاءات ملائمة لاستقطاب الاستثمار، وعملية التفويت تمت لشركة العمران حسب المقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

أما فيما يتعلق بإعادة تهيئة مركز سيدي بيبي بإقليم اشتوكة آيت باها، فسلطات الوصاية أعطت موافقتها على تسوية الوضعية القانونية للأراضي الجماعية التي أنشئت فوقها منذ مدة طويلة كل مكونات هذا المركز بصفة غير سليمة، لاسيما السكنية منها.

وفي هذا الصدد، تم تهييء اتفاقية بين الجماعة السلالية المالكة ممثلة بالوصاية والجماعة القروية سيدي بيبي وشركة العمران، تنص على تفويت الأراضي المشيد فوقها هذا المركز لفائدة شركة العمران التي تتكفل بالقيام بالأشغال المتعلقة بإعادة التهيئة بموازاة مع تصفية العقار في أفق تملكه للمستغلين.

أما فيما يتعلق بإيفاد لجنة، فأطلب من السيد المستشار المحترم أن يمدنا بالملف كاملا، وسنعمل على إيفاد لجنة للوقوف في عين المكان على الوضعية.

فيما يتعلق بالمساطر المعروضة على أنظار القضاء، أعتقد بأن للقضاء وحده صلاحية البت فيها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موجه إلى السيد وزير الداخلية، موضوعه استفحال الجريمة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاستقلال.

السيد المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

كشفت العديد من التقارير الأمنية الرسمية عن أرقام ومعدلات مرتفعة لنسب الجريمة ببلادنا، تنوعت بين جرائم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات والجرائم الماسة بالأخلاق والجرائم الاقتصادية والمالية، حيث بلغت مثلا جرائم الاعتداء على الأطفال واغتصابهم نسبة 536% حسب إحصائيات سنة 2008، من مجموع 322 ألف جريمة أي بمعدل يزيد عن 20 ألف جريمة شهريا ارتكبت خلال هذه السنة، وأزيد من 335 ألف جريمة خلال سنة 2009، أي بزيادة 4.5% وذلك عبر جميع التراب الوطني، أي لا فرق بين المدن الكبرى ولا المدن الصغيرة، ولا بين القرى والأرياف ولا المناطق النائية.

وخلال سنة 2010 لم يطرأ أي تغيير على هذه النسب المرتفعة، حيث

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

جوابا على سؤال السيد المستشار المحترم، أشير بأن تعبئة الأراضي الجماعية ووضعها رهن إشارة الفاعلين الاقتصاديين يتم في إطار مقتضيات الظهير الشريف المؤرخ في 27 أبريل 1919 كما تم تعديله وتتميمه وكذلك المساطر التنظيمية والإدارية المعمول بها في هذا الشأن. ولا يمكن تفويت الأراضي الجماعية إلا في إطار المقتضيات القانونية والمساطر السابقة الذكر، وأن كل المعاملات الخارجة عن هذا الإطار تبقى باطلة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بعقارات جماعية مصفاة من الناحية القانونية، كما هو الشأن بالنسبة لمنطقة سيدي بيبي بإقليم اشتوكة آيت باها.

وأود أن أؤكد في هذا المجال بأن السلطات المحلية والإقليمية تعمل جاهدة على محاربة المعاملات الخارجة عن الإطار القانوني حماية للرصيد العقاري للجماعات السلالية وكذا لمصالح المستثمرين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد المستشارين للتعقيب.

السيد المستشار السيد الحسن أوجكال:

شكرا السيد الرئيس، كما نشكر السيد الوزير على ما قدمه لنا من توضيحات بخصوص هذا الموضوع الهام، ونريد أن نثير انتباهكم إلى أن المنطقة تعرف وقفات احتجاجية بخصوص ما قام به مجلس الوصاية والوكالة الحضرية ومجموعة العمران من تبادل تفويطات وبيوعات غير قانونية وبسرعة فائقة، ويعتبر السكان أنه تم الترامي على أراضيهم والمقدر ب 240 هكتار، رغم عدم وجود أي وثيقة من وثائق التعمير، مثل تصميم التهيئة، وعدم التوفر على رسم عقاري، والجماعات منحت رخصة للبناء خلافا لمقتضيات الظهير 25.90 المتعلق بالتجزئات.

السيد الوزير،

هناك دعاوى في المحاكم التجارية وأمام الوكيل العام للملك، إذن، السيد الوزير، مرة أخرى نلتبس منكم إرسال لجنة خاصة للتدقيق في هذه المشاكل حتى لا تهضم حقوق الضعفاء والأرامل وصغار الفلاحين الذين يربون أراضيهم أبا عن جد.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

الجماعات السلالية لايت اعميرة فوتت سنة 2008 لشركة العمران عقارا جماعيا مساحته 204 هكتار، مشمول بالتحديد الإداري عدد 290 التابع للجماعة السلالية آيت اعميرة من أجل إنشاء منطقة صناعية وتجزئة

وتقديمهم إلى العدالة 85% من مجموع ما هو مسجل، كما أن عدد الذين قدموا خلال سنة 2010 بلغ 391367 مشتبه فيهم.

إن محاربة الجريمة لا يمكن أن تتم فقط في أفق الجانب الردي أو من خلال المحور الردي، بل لابد من يكون هناك مزاجية بين ما هو وقائي وبين ما هو ردي. وقضية الأمن هو قضية مشتركة لا تتم فقط المصالح الأمنية، ولكن تتم كل شرائح المجتمع ومكوناته.

وفي هذا الإطار، أعتقد بأن ما أقدمت عليه السلطات العمومية والسياسات العمومية من إجراءات وقائية، تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإسهام في التنشئة الأخلاقية والروحية السليمة والاهتمام بالجوانب الثقافية والرياضية وغيرها بالنسبة لكل شرائح المجتمع وخاصة بالنسبة للشباب، كل هذا من شأنه أن يطوق ظاهرة الجريمة ويجعلنا في منأى من آثارها.

مصالح وزارة الداخلية ستواصل جهودها من أجل توفير الأمن والحفاظ على سلامة وطمأنينة المواطنين وترحب بكل الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في تحقيق هذا الهدف خاصة فيما يتعلق بالجانب الوقائي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب على السؤال.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير على هذه المعطيات والبيانات والإحصائيات التي زودنا بها، وكذلك لابد أن نؤكد على أن الفريق الاستقلالي يعتر بما تقوم به الأجهزة الأمنية على اختلاف أنواعها من مجهودات جبارة من أجل الحد من الجريمة وردع الجريمة وكذلك الأعمال الوقائية والاستباقية وكل ما من شأنه أن يحد من الجريمة على أرض الواقع.

كذلك لابد، وفي هاذ السياق، أن نشاطركم الرأي، السيد الوزير، في ما تقوم به الحكومة من مجهودات جبارة من أجل الاعتناء بهذه الشريحة، أي من الأجهزة الأمنية، مؤكداً على أنه ينبغي المزيد من الاعتناء بهذه الشريحة وخاصة في مدها بالوسائل اللازمة لتمكينها من القيام بعملها في شتى المجالات.

كذلك نود ونتمنى أن تضاعف الجهود فيما يخص اجتهات الجريمة أو تنشيف منابع الجريمة عن طريق الاعتناء بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالشباب سواء في الحواضر أو في البوادي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

سجلت خلال الستة أشهر الأولى 169.412 جريمة مسجلة بذلك ارتفاعا قدره حوالي 8.75% مقارنة مع السنة التي قبلها.

وترجع أسباب هذا التصاعد الكبير والخطير في ارتفاع نسب الجريمة في جزء كبير منه حسب نفس التقارير إلى انتشار المخدرات بنسبة 65%، حيث طالت شبكتها المؤسسات التربوية بجميع مستوياتها والأحياء الشعبية وغيرها من الأوكار المعدة لهذا الغرض، الشيء الذي يزيد من تفاقم الجريمة وحصد المزيد من الضحايا، مع ما يمكن أن يترتب عن ذلك من مآسي اجتماعية.

لذلك، نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات العملية التي ستتخذها الحكومة للحد من تنامي الجريمة وتخفيف منابها والقضاء على مسبباتها والضرب بيد من حديد على يد كل من تحول له نفسه المساس بسلامة وأمن المواطنين؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

أود أن أشير بأن المصالح الأمنية من أمن وطني ودرك ملكي وإدارة ترابية، تبذل جهودا كبيرة للحفاظ على استتباب الأمن وحماية المواطنين وضمان سلامتهم.

والمعطيات الإحصائية المتوفرة، السيد الرئيس، توضح أنه مقارنة مع سنة 2008 وسنة 2009، خلال سنة 2010 سجل تراجع في معدلات نمو الجريمة، حيث لم ترتفع أرقامها بالنسبة لسنة 2010 إلا بنسبة 1,60% مقابل 3,46% خلال سنة 2009، و8,61% خلال سنة 2008، وما ساعد على تحقيق هذه النتائج المهمة، بالإضافة إلى يقظة المصالح الأمنية واحترافيتها، ما تم اتخاذه خلال السنوات الأخيرة من تدابير لتعبئة الموارد البشرية والمادية الضرورية لتمكين المصالح الأمنية من أداء دورها المنوط بها في أحسن الظروف وتحسين التأطير الأمني للمدن.

وفي هذا الصدد، أشير إلى أنه قد تم في إطار استمرار تنفيذ المخطط الخماسي لتعزيز قدرات الإدارة الترابية والمصالح الأمنية، قامت مصالح الأمن الوطني والدرك الملكي والإدارة الترابية، كل على حدة، بتعزيز تواجدها عبر إحداث وحدات جديدة تساهم في تقريب الخدمات الأمنية من المواطنين، كما مكنت من جانب آخر مضاعفة الجهود لضمان الحضور الفعلي لعناصر الأمن بالمناطق الحساسة، وتكثيف الدوريات الأمنية والرفع من فعالية المصالح في ميدان معالجة الجرائم المسجلة.

وقد بلغت نسبة الجرائم التي تم التعرف عليها والتعرف على مرتكبيها

حدد معالم هذا الورش الكبير للجهوية، ورصد أهدافه الهيكلية التي تروم تطبيق تطوير أنماط الحكامة الترابية وتحديث هياكل الدولة والنهوض بالتنمية الجهوية المندجة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد طلب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في هذا الإطار إلى اللجنة إعداد تصور عام وشامل لجهوية متقدمة، تشمل كل جهات المملكة، وعلى ضرورة إشراك كل القوى الحية في بلورة هذه المنظومة بمفهومها الجديد.

كما أكد صاحب الجلالة نصره الله على أن مشروع الجهوية المتقدمة يقوم على مرتكزات أربعة:

أولاً، التثبث بمقدسات الأمة وثوابتها في وحدة الدولة والوطن والبلاد الذي يعتبر أمير المؤمنين حامياً وضامناً استقرارها؛

ثانياً، الالتزام بالتضامن في إطار تنموي جمهوي متكافئ، يجسد التلاحم والتكامل بين جميع المناطق في مغرب واحد؛

ثالثاً، اعتماد التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانات وتفادي تداخل الاختصاصات أو تضاربها بين مختلف الجماعات المحلية والسلطات والمؤسسات؛

رابعاً، انتهاج اللا تمرکز الواسع في نطاق حكمة ترابية ناجعة قائمة على التناسق والتفاعل.

وجدير بالذكر أن مشروع الجهوية المتقدمة يضع في صلب أهدافه تحويل أقاليمنا الجنوبية مركز الصدارة كما أكد على ذلك جلالته الملك.

وفي الخطاب التاريخي لسيدنا المنصور بالله بتاريخ 9 مارس 2011، أشاد جلالته الملك بمضامين تقرير اللجنة وبعملها، حيث حدد هذا التقرير مجموعة من الإصلاحات السياسية الكبرى، تهم المحاور الأساسية التالية:

- دسترة الجهوية بمفهومها المتقدم؛
- تحويل الجهة مكاتبها المؤسساتية عبر دسترتها ضمن الجماعات الترابية؛
- التنصيب على انتخاب مجالس الجهة بالاقتراع المباشر؛
- التدبير الديمقراطي لشؤون الجهة؛
- تحويل رؤساء الجهات الأمر بالصرف؛
- تقوية حظوظ ومشاركة المرأة في المجالس الجهوية؛
- إعادة النظر في تركيبة الغرف بما يسمح بتكريس تمثيلية الجهات بالغرف.

وهكذا، فإن وزارة الداخلية ستعمل على اتخاذ كل التدابير الضرورية في إبناها مواكبة هذا المسلسل الديمقراطي والإصلاحي الكبير والعمل على إنجاحه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أود أن أشير فقط لنقطة مهمة وهو أنه مؤخراً أعطيت التعليمات للسادة الولاة والعمال من أجل إشراك فعاليات المجتمع المدني والمنتخبين وجمعيات الأحياء في اجتماعات اللجان الأمنية العاملة على صعيد العائلات والأقاليم المخصصة لتدريس وضع الجريمة، فهذا من شأنه أن يعمق النقاش وأن يسهم بالأخص فيما يتعلق بالجانب الوقائي في الحد من هذه الظاهرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه الجهوية الموسعة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد فضيلي، عبد الحميد السعداوي، حميد كوكسوس، الهاشمي السموني، عبد الله أبو زيد.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الحميد الحنكاري:

السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

تعتبر المبادرة السامية لسن أسس جمهوية متميزة تنويعاً للمسار المغربي في مجال اللامركزية التي اعتمدهت بلادنا منذ فجر الاستقلال، كما أن إرساء دعائم جمهوية موسعة ببلادنا يؤكد أننا نسير بثبات على درب ترسيخ ديمقراطية محلية، فإذا كانت سنة 1959 كنقطة انطلاق أول تجربة للامركزية بالمغرب، مروراً بالميثاق الجماعي ل 30 شتنبر 1976، الذي وضع التوجه الاقتصادي للجماعة ضمن أولويات تنويع الموارد المالية المحلية، وكذا دستور 1996، الذي دخلت فيه اللامركزية مرحلة جديدة باعتبار الجهة كجماعة محلية جديدة، وصولاً إلى الجهوية الموسعة المرتقبة، فإلى أي حد، السيد الوزير، يمكن اعتبار الجهوية الموسعة عاملاً من عوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المندجة في ظل التقسيم المرتقب؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

الخطاب التاريخي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية بتاريخ 3 يناير 2010،

أولا، تهيئة الحديقة الترفيهية الممتدة على 37 هكتار تابعة للملك الغابوي؛

ثانيا، تهيئة موقع الحفريات وتشديد المتحف الأثري على مساحة 4 هكتارات من الأملاك الخاصة للدولة؛

ثالثا، تنفيذ مخطط استثمار عقاري، يضم وحدات سكنية وفنادق ومكاتب على مساحة 28 هكتار من الأملاك الخاصة للدولة.

لذلك، نسألکم، السيد الوزير، عن الإنجازات التي حققتها شركة الدار البيضاء للتهيئة بعد مرور ما يناهز سنة ونصف على إحداثها؟

ما هي طريقة تفويت الأملاك الخاصة للدولة؟ وما موقعها الجغرافي ورسومها العقارية؟

شكرا السيد الرئيس، ونحتفظ بالوقت المتبقى للتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، مكابنش في النظام الداخلي، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

تم إحداث شركة الدار البيضاء للتهيئة في إطار مشروع متكامل، يهدف إلى الرفع من وتيرة إنجاز البرامج المحلية وكذا وضع أداة فعالة بين

أيدي المجالس المحلية لمواكبة إنجاز المشاريع الكبرى بجهة الدار البيضاء. وهكذا، وبعد إنشائها الفعلي في شهر مارس 2009 تقوم هذه الشركة

بتتبع المشاريع التالية:

إنجاز برنامج تهيئة منطقة "سندباد"، يشكل هذا البرنامج المندمج مشروعا رائدا بجهة الدار البيضاء، يمكنها خصوصا من التوفر على حديقة

ألعاب بمواصفات عالمية، ويشكل هذا البرنامج نموذجا لشراكة فعالة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتتمحور مكونات هذا المشروع حول ما

يلي:

-إنجاز فضاء ترفيهي لسائكة الدار البيضاء بغلاف مالي يصل إلى 470 مليون درهم؛

-إعادة إسكان 1000 من قاطني دور الصفيح بالمنطقة؛

-إعادة إدماج أو التعويض بالنسبة ل 50 عاملا سابقا بحديقة سندباد؛

-تهيئة الفضاء الأركيولوجي بالمنطقة بغلاف مالي يصل إلى 40 مليون درهم؛

إنجاز منطقة سكنية وخدماتية على مساحة 20 هكتار تابعة للملك

التعقيب.

المستشار السيد محمد فضيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ونحن بصدد مناقشة هذا المشروع الجهوي المتقدم الذي أعلن عنه جلالة الملك بمناسبة خطابه التاريخي ل 9 مارس، لابد أن نستحضر بأن عدد كبير من الدول نجحوا في خلق سمات متقدمة، تحتوي على مكونات مختلفة وتذوب في إطارها جميع المشاكل في إطار القرب، احنا هنا لسنا بصدد تقييم الجهوية التي عاشها المغرب منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ولكن لابد من القيام بدراسة واسعة ومقارنة حتى نميز بين الجهات التي نجحت على المستوى الدولي، لأن هناك دول بذلت مجهود كبير ولم تنجح في خلق وعاء تذوب في إطاره المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية وكذلك المشاكل الأمنية.

السيد الوزير، بما أنه وزارة الداخلية هي الوزارة الوصية على الجماعات المحلية وعلى الجهات، نعتز بهذه الوصاية، وفي نفس الوقت نلتبس بأن فعل الجماعات المحلية، ومن ضمنها الجهوية حتى تقوم بدورها كاملا غير منقوص.

نعتبر أن الجماعات المحلية نجحت في تسييرها الإداري ولم تنجح في المساهمة في التنمية، نعتبر أن الجماعات نجحت في الميدان الإداري ولم تنجح في مساهمتها في الأمن في إطار القرب.

نحن نعتقد جازمين بأنه إذا ما قامت وزارة الداخلية بدراسة مقارنة لتقدم نموذجا يمكن أن تذوب فيه جميع المشاكل وللتخفيف أيضا على الحكومة المركزية حتى لا نجد الحكومة تهتم بالتشغيل، لنا جيش كبير من رؤساء الجماعات ومنتخبين محليين نريدهم أن يساهموا في التخفيف عن كل ما هو...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه إنجازات شركة الدار البيضاء للتهيئة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أحدث المرسوم رقم 2.08.557 بتاريخ 21 أكتوبر 2008 الشركة المسماة شركة الدار البيضاء للتهيئة، وتتوفر هذه الشركة على رصيد مهم في مجال الأعمال، منها برنامج التهيئة المندمج لمنطقة "سندباد" الذي يتطلب استثمارات إجمالية بحوالي 3 مليار درهم، وذلك لإنجاز المكونات الثلاث الآتية:

نتمنى، السيد الوزير، أن يتم الالتزام بالتواريخ التي أشرت إليها، لأن هناك عدة مشاكل اليوم تعيق عمل هذه الشركة، جزء منها الأرض التي الآن نتحدث عنها، فيها جزء من دور الصفيح، أيضا كمين مشكل تصميم التهيئة، حيث أنه لا يسمح ببناء مساحة مغطاة لا تتجاوز إلا 20 ألف متر مربع.

أيضا ما يعرفه اليوم مجلس مدينة الدار البيضاء التي هو أحد الأطراف الممولة أو المساهمة في رأسمال الشركة، حيث أن هناك - للأسف - عدة برامج اليوم تتعرف واحد العرقلة، يمكن نذكر منها البعض: البرنامج نتاع المناطق الخضراء التي تم الرصد له مبلغ ديال 250 مليون درهم، ولم ينجز منه إلا 0,04%، برنامج الطرقات وحركة النقل الذي بلغ برنامجه الاستثماري مليار و930 مليون درهم، وفي هذا الإطار نشير إلى مشروع تهيئة ممرات حافلات النقل الحضري الذي خصص إليه 30 مليون درهم، ولم يتم إنجازه إلى يومنا هذا، وكان من المنتظر أن يتم الانتهاء من الأشغال ديالو في سنة 2008.

تلوث مياه الشرب في واحد العدد ديال الأحياء نتاع الدار البيضاء، وهذا ورد في التقرير الأخير نتاع المجلس الجهوي للحسابات. الحروقات المتعددة للميثاق الجماعي من طرف مجلس المدينة، إلى غير ذلك...

أيضا اليوم مدينة الدار البيضاء تتصرف 38 مليار سنتيم على النظافة، والجميع تيعرف مدينة الدار البيضاء بأنها مدينة متسخة للأسف، وأتم في سلطة الوصاية - للأسف - تتفرجون اليوم على غرق مدينة الدار البيضاء في الفساد الإداري والمالي وتبديد المال العام، فتمت ستخرجون، السيد الوزير، بصفتم وزارة وصية من الانتظارية القاتلة وإيقاد مدينة الدار البيضاء، خاصة بعد صدور التقرير الأخير للمجلس الجهوي للحسابات الخاص بملف...

السيد الرئيس، بقي لي فقط أن أشير إلى أنه سبق لنا أن طلبنا منكم الحضور للجنة المختصة، السيد الوزير، ولم تلبوا الطلب، خاصة بعد تعرض شباب 20 فبراير لاستعمال السلطة المفرط والقمع نتاع التظاهرات السلمية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

بعبارة، السيد الرئيس المحترم، أعتقد بأن مسؤولية الجماعات المحلية أساسية في كل المشاريع التي تكلمت عليها، السيد المستشار المحترم، فسلطة الوصاية لا يمكن لها أن تحل محل الجماعات المحلية ومحل المنتخبين إلا في نطاق ما هو منصوص عليه قانونا، إذن المسؤولية تقع على عاتق

الخاص بالدولة، تم تفويتها من أجل إنجاز المشروع وذلك وفق دفتر التحملات، وتضم مكاتب وفنادق وذلك وفق شروط موازنة استثمارية ومالية، مكنت من تحقيق الشروط المواتية من أجل إنجاز برامج المنطقة الترفيهية.

ويجدر الذكر أنه تم تفويت المشروع للمستثمر على إثر طلب عروض دولي مفتوح في مارس 2008، وذلك طبقا للقوانين الجاري بها العمل، وكذا دفتر تحملات يتم بموجبه انتقاء المستثمر الكفء الذي سيكلف بالمشروع. وقد سهرت على هذه العملية لجنة مندمجة مركزية ومحلية مكونة من إدارات عمومية معنية، قامت بدور فعال من أجل إنجاز هذا المشروع المتكامل الذي تصل قيمة استثماراته إلى 2.4 مليار درهم، والذي ينجز في إطار شراكة، كما قلت.

وقد تم توقيع اتفاقية إنجاز هذا المشروع في يوليوز 2010، ودخل مراحل إنجازه منذ شهر دجنبر 2010، وتوجد الدراسات المتعلقة بهذا المشروع في طور الإنجاز مع تحديد أجل دجنبر 2013 من أجل إكمال أشغال حديقة الألعاب بسندباد.

ثانيا، من المشاريع التي تتبعها: إنجاز المسرح الكبير للدار البيضاء، بعد إعطاء الموافقة المولوية السامية لسيدنا المنصور بالله من أجل إنجاز المسرح الكبير للدار البيضاء، تم توفير الاعتمادات الضرورية من أجل هذا المرفق المهم الذي يروم إعطاء الدار البيضاء ما تستحقه في هذا الإطار، هذا المشروع الكبير الذي يصل غلافه المالي إلى 1440 مليون درهم، يمول من طرف وزارة المالية، الجماعات المحلية، صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجماعة الحضرية للدار البيضاء وجماعة الدار البيضاء الكبرى.

ومن أجل ضمان إنجاز هذا المشروع في الآجال المحددة 60 شهرا، وفي إطار الغلاف المالي المحدد، تم تكليف شركة الدار البيضاء للتهيئة بتنفيذ إنجازه، على أن يتم فتحه في وجه المواطنين في تم يونيو 2016.

هناك مشاريع أخرى بالموازاة مع هاذين المشروعين، أنهت شركة الدار البيضاء للتهيئة دراسة مشروع إحداث قطب تجاري مندمج بجهة الدار البيضاء الكبرى، وذلك بشراكة مع وزارة الصناعة والتكنولوجيات الحديثة، والجهات المختصة هي الآن بصدد دراسة مكونات إنجاز هذا القطب التجاري المهم في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

المهريين للاعتقال ويقدم للمحاكمة، يذكر أسماء، سواء لهم علاقة بالتهريب أو لا علاقة لهم، فإن الضابطة القضائية تقوم باعتقالهم وتقديمهم للقضاء بدون سند قانوني وبدون حجة أو محجوزات.

والبعض من المهريين الآخرين الذين سبق لهم أن حوكموا بالسجن لمدة معينة فيقومون بالاتصالات الهاتفية خارج السجن أي من داخل السجن، ويهددون بعض الناس بتسليم مبالغ معينة أو أن يرسلوا شكاية كيدية من أجل استخدامه واستدراجه، أي هذه الشكايات الكيدية والشكايات الانتهازية التي تأتي من داخل السجن، ويختار هذا الشخص أي شخص آخر إن كان بجوزته أموال، أو أنه كما تقول في حاله أموال يقوم بإبنازه.

ونطالب من القضاء ومن الضابطة القضائية ومن وزارة الداخلية أن تنتبه إلى هذه الأمور التي تخلق مشاكل عدة لبعض الأسر وداخل المجتمع. وشكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وعيا بالأضرار السلبية لزراعة القنب الهندي وما أصبحت تشكله من معوقات للتنمية البشرية المستدامة في المناطق المعنية بهذه الزراعة، ضاعف المغرب خلال السنوات الأخيرة مجهوداته وفق منظور شمولي وتدرجي للحيلولة دون تفاقمها، مما أدى إلى تقليص المساحات المزروعة بحوالي 65%، وهذا شيء مهم وإنجاز نهنئ بلدنا عنه، ومشهود لها من طرف الأمم المتحدة في هاذ الباب.

قلت بأن المساحات المزروعة تناقصت بحوالي 65%، نزلت من 134 ألف هكتار حسب أول تقييم أنجز سنة 2003 بتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للجريمة والمخدرات إلى حوالي 47 ألف هكتار سنة 2010.

وفي هذا الصدد، تعمل هذه الوزارة جاهدة على بلورة مقاربة ذات بعد تنموي كمكون أساسي للإستراتيجية الشمولية المتبعة في هذا المجال، وذلك بتشجيع الساكنة على تعاطي أنشطة اقتصادية وفلاحية بديلة مدرة للدخل، وكذا السعي إلى الرفع من مستوى الاستفادة من الخدمات الأساسية داخل هذه المناطق.

وقد تم في هذا الإطار التوقيع خلال شهر ماي 2009 بوزارة الداخلية على اتفاقية متعددة الأطراف بين عدد من القطاعات الحكومية من أجل تنفيذ برنامج تنموي مندمج بغلاف مالي يقدر ب 900 مليون درهم، موجه لإنجاز مشاريع ذات صبغة تنموية في 74 جماعة قروية، ويتمحور هذا البرنامج حول 4 مجالات:

المجال الأول:

إدخال زراعات بديلة وإنجاز مشاريع ذات قيمة مضافة مرتفعة

الجماعات المحلية وليس على سلطة الوصاية.

نحن لا نتفرح، نحن لا نتفرح، نقوم وقمنا بمبادرات متعددة من أجل تصحيح وتقويم كل الاختلالات التي وصلت إلى علمنا، نتمنى أن مجلس المدينة الذي يعرف مشاكل أن يتجاوز هذه الوضعية وأن ينكب على دراسة المشاكل الحقيقية للساكنة وأن يتجاوب مع مطالب الساكنة. والوزارة الوصية ستمكن مجلس المدينة وغيرها من المجالس بكل الوسائل والإمكانيات التي تستجيب لطلبات المواطنين، من أجل إصاف المواطنين ومن أجل تحقيق مطالبهم و رغباتهم في كل ما تفضلتم به من تحسين الطرق، من جودة مياه، من، من، إلى غير ذلك...

فسلطة الوصاية لا نتفرح، سلطة الوصاية حاضرة، ولكنها تحترم إرادة المنتخبين، والآن على هذه الجهة أن تدبر أمرها وإلا ذاك قد نمر إلى مرحلة ثانية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه إيجاد الزراعات البديلة لمحاربة زراعة القنب الهندي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد طربيش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

دخلت بلادنا في الآونة الأخيرة مرحلة مهمة لوضع قطيعة نهائية مع زراعة القنب الهندي، وباشرت حربا شعواء في مختلف الأقاليم المعنية بانتشار زراعة القنب الهندي التي تعتبر نبتة طبيعية، عرفتها المنطقة منذ عهد بعيد، إلا أن هذه الحرب على زراعة القنب الهندي هي في الحقيقة حرب على المهريين وتجار المخدرات، الذين توطرهم مافيات عالمية، تستغل فقر المواطنين وحاجاتهم إلى تدبير قوتهم اليومي في هاته المناطق من أجل الإثراء غير المشروع.

المواطنون والمواطنات في هاته المناطق يتساءلون، السيد الوزير، أين هو البديل المقترح لجعل السكان يبتعدون عن زراعة القنب الهندي؟ أي ما هي الخطط أيضا والاستراتيجيات المندمجة التي تراعي كرامة المواطن في العيش الكريم، كالصحة والتعليم والبنيات التحتية والتشغيل وغير ذلك من البدائل؟

كما نعلم من حجة أخرى، السيد الوزير، تترتب عن هذه الأوضاع المربكة المذكورة مشاكل أخرى خطيرة جدا، وخصوصا عندما يتعرض أحد

وزان اللي ما بين 150 و 200 هكتار ديال الأوقاف، ديال الأحباس، اللي هي مكريفة لتجار المخدرات الدولية، اللي هما ما عندهم حتى علاقة بوازن، تيجيو من مناطق أخرى بعيدة عن الإقليم وبعيدة عن الجهة وتيكريو من وزارة الأوقاف.

كذلك الأحواض المائية، اللي تعرفو في في شهر 4 وشهر 5 السود تتراجع المياه ديالها، هاذيك الأحواض تحصى بالعدد ديال الهكتارات، السيد الوزير، اللي تيقوموا بعض تجار المخدرات دوليا بزرج هاذ المساحات، وهناك الوزارات المعنية لم تهتم ولم تكلف نفسها عناء المراقبة والمتابعة لهذه الفئة.

لكن، السيد الوزير، المتضرر الحقيقي هو الساكن، هو المواطنين ديال هاذ المناطق، ديال الأقاليم، ديال المناطق الشمالية، لأن مناطق الشمال هي مناطق تضاريسها صعبة، مناطق جبلية، لأن، السيد الوزير، تعرفو الناس اللي هما في الحقيقة اللي خص الوزارة تاخذ الملف ديالهم بعين الاعتبار، واللي خص الوزارة تاخذهم من بين الأولويات لأن كين واحد الفئة عريضة اللي عندو خدام واللي 2 خدامة ديال الأرض، واللي قام في يوم من الأيام في 2003 و 2004 بزرج هاذ الخدام ولا زوج ديال الكيف، وتدخلت السلطة وحاربت هاذ الفئة، ومن بعد المحاربة تدارت ملفات ديال البحث في حق هاذ المواطنين، اللي كين العدد ديالهم تيوصل ل 10000 و 15000، السيد الوزير.

وهاذ الناس هما مقاطعين السوق، مقاطعين المدينة، العيالات ديالهم هما اللي تيخدموا، ممشين، اللي خص الدولة تلتفت لهاذ الفئة وتحاول بطريقة أو بأخرى كيف تحل هاذ المشاكل لأن هاذ الناس ما عندهم إمكانية، إلى الدولة دارت هاذ المبادرة اللي تكلمتو عليها، السيد الوزير، وقلبت على الزراعة البديلة لهاذ المناطق الجبلية، كونوا على يقين، السيد الوزير، أن هاذ المواطنين ما يمكن لهمش باقي مرة أخرى يديروا الكيف، نهائيا. شكرنا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد فيما يتعلق بما أشار إليه السيد المستشار المحترم حول كراء بعض الأراضي، حسب ما تفضلتم به، الأمر الآن يفرض بأن ندقق أكثر، وأن نتحرى أكثر حين يتعلق الأمر بكراء أراضي تابعة لجهات معينة، علينا أن نتحرى أكثر، وأعتقد أننا سننخرط من خلال ما تفضلتم به في هذا الباب هذ.

فيما يتعلق بالتعاون، لننتعاون جميعا، إذا كانت هناك معلومات أو معطيات لننتعاون جميعا للقضاء على هذه الآفة واجتثاثها.

(الأشجار المثمرة، النباتات الطبية، إلى غير ذلك...);

إنجاز وحدات لإنتاج وتسويق المنتوجات المحلية؛

إنعاش الشغل عن طريق خلق فرص عمل بالوسط القروي.

المجال الثاني يهم تنمية القطاع الغابوي والمحافظة على البيئة.

والمجال الثالث يتمحور حول برامج تروم فك العزلة عن طريق إنشاء البنيات التحتية الرئيسية، وذلك بواسطة بناء وترميم الطرق والمسالك القروية وتحسين مستوى الاستفادة من الماء الصالح للشرب والكهرباء.

المجال الرابع ويهم مبادرات للتنمية الاجتماعية عن طريق إنجاز المرافق الاجتماعية والثقافية الضرورية.

وعلاوة على هذا، فقد استفاد عدد مهم من الجمعيات والتعاونيات من المشاريع المبرجة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كما يولى لهذه المناطق أهمية كبرى في إطار المخطط الأخضر للتنمية الفلاحية، حيث برجت مشاريع طموحة سيكون لها وقع إيجابي على مستوى تأهيل المنطقة والرفع من مستوى عيش الساكنة.

إن هذه الوزارة عازمة على مواصلة مجهوداتها لإنجاح البرامج التنموية في إطار شراكة مع المنتخبين، المجتمع المدني والقطاعات المعنية، كما ستواصل وستضعف جهودها لتشديد الخناق على الشبكات الإجرامية التي تجني أرباحا طائلة من وراء هذه الأنشطة المحظورة.

نقطة أخير إذا سمحتم، السيد الرئيس، هو أنه انطلاقا من أن البراءة هي الأصل، فلا تقبل أن يزج بمواطنين أبرياء في قضايا لا علاقة لهم بها، ففي موضوع الشكايات الكيدية أو الشكايات المجهولة أو الوشايات، علينا جميعا، لا كشرطة قضائية ولا كقضاء، علينا أن نتحرى وأن ندقق في صحة ومصداقية هذه الشكايات تفاديا لما أشير إليه من ابتزاز ومن تهديد أو غيره من الوسائل غير المشروعة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد العربي الحرشي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

في البداية ابغينا نشكرو وزارة الداخلية على الجواب القيم والمبادرات التي اتخذتموها، السيد الوزير، في حق هذه الفئة في المناطق الشمالية اللي هي في الحقيقة تتعرف واحد التهميش، خاصة المناطق النائية.

لكن، السيد الوزير المحترم، أتم كقتوموا بمجهود كبير، لكن بعض الوزارات أو بعض ممثلي الوزارات اللي تيقوموا بأشياء خطيرة في هذه المناطق ديال الشمال، وأذكر على سبيل المثال، السيد الوزير، في إقليم

لذا، فقد آن الأوان لمباشرة ومعالجة كل النقط المدرجة في الملف المطلي للاتحاد العام للشغالين، والبحث عن صيغة حل النقط العالقة بكل جدية ومسؤولية لانصاف موظفي الجماعات المحلية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يتعلق بتسوية الوضعية ديال موظفي الجماعات المحلية، أود أن أذكر بأن الإشكاليات المرتبطة بهذه التسوية تتعلق بترقية الموظفين في الرتبة والدرجة وكذلك الموظفين المجازين ثم الموظفين المرتبين في السلم الدنيا. ففما يخص الترقية في الرتبة والدرجة، وخلافا للسنوات الماضية، والتي عرفت تأخرا في إجراء هذه الترقيات، فإن مصالح هذه الوزارة اتخذت خلال السنتين الأخيرتين الإجراءات الضرورية لتصفية جميع المتأخرات، ثم العمل على التنظيم السنوي لهذه الترقيات، سواء عن طريق الاستحقاق أو عن طريق امتحانات الكفاءة المهنية. وهكذا فإن جميع الموظفين المستوفين للشروط النظامية المحددة في الأنظمة الجاري بها العمل قد تمت ترقيةهم.

كما تجدر الإشارة إلى أن الوضعية النظامية لبعض الموظفين الذين كان نظامهم الخاص لا يفتح أمامهم آفاقا للترقية في الدرجة، وخاصة مسيري الأوراش الممتازين والرسامين وواضعي المشاريع، فإنه بمقتضى المرسوم الجديد الخاص بالمساعدين التقنيين، فتحت لهم إمكانية الترقى على التوالي إلى سلم الأجور 7 و8.

وفيما يتعلق بالموظفين المجازين، فإنه قد تم إدماج جميع الموظفين المرسمين الحاصلين على شهادة الإجازة، وذلك على ثلاثة أشطر، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه العملية 3908 موظف، وذلك بغلاف مالي يقدر ب80 مليون درهم.

أما بخصوص الموظفين المرتبين في السلم الدنيا، فقد بادرت الوزارة من خلال دورية إلى حث الجماعات المحلية على اتخاذ القرارات الفردية المتعلقة بإعادة ترتيب الموظفين، كما تم التأكيد في الدورية السنوية المتعلقة بإعداد الميزانيات على ضرورة رصد الاعتمادات الضرورية لتسديد النفقات المترتبة عن هذه العملية ابتداء من فاتح يناير 2011.

وهكذا فقد تم إعادة ترتيب الموظفين المرتبين في السلم من 1 إلى 4 في السلم الخامس، حيث بلغ عدد المستفيدين بالعالات والأقاليم 5367 موظفا و12289 موظفا بالجماعات الحضرية والقروية، وقد تم تخصيص غلاف مالي لتنفيذ هذه العملية بلغ 500 مليون درهم.

فيما يتعلق بالأشخاص اللي هما موضوع مذكرة بحث، أنا كما قلت، من منطلق أن البراءة هي الأصل، لا يمكن لأي كان أن يظل مطاردا إلا في نطاق المساطر القانونية المعمول بها.

ولهذا، أدعوكم، السيد المستشار، إلى أن تراجعوا، وأتم أعلم بهذا الموضوع، مع الجهات القضائية المختصة لإيجاد حل لهم في أقرب وقت. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه تسوية وضعية موظفي الجمعيات المحلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد العزيز عزازي:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارون،

يشغل قطاع الجماعات المحلية أعدادا هائلة، تقدر ب 154 ألف موظف وإطار من الموظفين والأعوان، غير أن هذه الشريحة المناضلة المجتهد من أجل تدبير الشأن المحلي وخدمة الشأن العام تعرف توترا مستمرا واحتقانا ملحوظا جراء ما يطال من حيف مقابل الخدمات الجليلة التي تسديها للمواطنين، خصوصا وأن هذه المطالب تعتبر مشروعة وعادلة مثل افتقادها لنظام أساسي خاص بها، يراعي خصوصيتها ويصون حقوقها ومكتسباتها، وكوضوع ترسيم الموظفين، إذ أن العديد منهم قضى مدة طويلة دون أن يحظى بتسوية ووضعيته الإدارية المستحقة.

وبالإضافة إلى امتحانات الكفاءة المهنية التي ظلت مجمدة في العديد من الجماعات منذ عدة سنوات جراء التقصير المشترك بينها وبين المجالس المنتخبة، منذ دخول مرسوم الترقية سيء الذكر حيز التنفيذ، والذي يعتبر مرسوما تراجعيا غير منصف وغير عادل بالنسبة للمساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين والمحرفين والمتصرفين.

مع العمل على تسوية وضعية كافة حاملي الشهادات في القطاع، وخاصة ما تبقى من المجازين المؤقتين، وتعميم الاستفادة من العمل في المناطق النائية بالنسبة لموظفي الجماعات المحلية على غرار ما هو معمول به في القطاعات الإدارية، وحماية كافة الحقوق الإدارية والمالية لجميع الموظفين بدون استثناء بمن فيهم المتقاعدون المستوفون للشروط برسم السنة التي تجرى فيها المباراة قبل إحالتهم على التقاعد، وهو الحرص على معالجة باقي المشاكل التي يتخبط فيها موظفو وأعوان الجماعات المحلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد العزيز عزابي:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات وعلى هذه الأرقام التي حقيقة تتبعها مع المديرية المالية للجماعات المحلية، لكن التي بغيت نذكر به، السيد الوزير، على أنه كين تراجع من سنة 2002 إلى سنة 2007، لأنه وقع اتفاق بين النقابات، ومن ضمنهم الاتحاد العام للشغالين، على عدد من المطالب، منها القانون الأساسي للتوظيف الترابية، إنشاء جمعية وطنية للأعمال الاجتماعية، تسوية وضعية المهندسين، والتعويض عن المسؤولية بالنسبة للتقنيين كسائر إخوانهم في العمالات والولايات.

ولكن مع الأسف، بغيت نقول للسيد الوزير أنه وقع الاتفاق مع مديرية المالية للجماعات المحلية منذ سنة 2002، والوثيقة موقعة بين نقابة الاتحاد العام والإخوة حلفائنا في ذلك الوقت، ولكن بقيت هذه الوسائل الأساسية بالنسبة لنا في الرفوف.

والتي بغيت نذكر، السيد الوزير، احنا محرومين من هذه المطالب، بالإضافة إلى منع حق المواطنة ديالنا في بلادنا، بما فيها الترشيح ديال موظفي الجماعات المحلية، لنا حق في التصويت وليس لنا حق في الترشيح، حتى حقنا الدستوري نمنع منعاً كلياً في بلدنا، والتي احنا نطالب بوزارة خاصة لهاذ العدد الكبير ديال الموظفين اللي يقدر بـ 154 ألف موظف وكاينة 1500 جماعة. ولهذا نلتمس في إطار هذا التعديل الدستوري أن لا يسلب حقنا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعتقد بأن الحوار مستمر مع المركزيات النقابية، ويمكن أن أصفه بأنه حوار جاد ومسؤول ومثمر وهو مستمر، وهناك جدولة لكل النقط المتعلقة بالحوار ديال الحوار.

تكلمتو، السيد المستشار المحترم، على الجمعية ديال الأعمال الاجتماعية، على مستوى الوزارة الوصية تم إعداد مشروع قانون لجمعية الأعمال الاجتماعية وعرض على المركزيات النقابية، وستقدم اقتراحاتها وستغني بما تراه ملائماً، وأعتقد بأنه إذا تضافرت جهودنا جميعاً، هاذ مشروع القانون سيمن أن يصل إلى مجلسكم الموقر في هذه الدورة.

فيما يتعلق بالقانون الأساسي أو النظام الأساسي، هناك حوار مع

المركزيات وهناك جدولة، ونحن منفتحون بصفة كلية على مناقشة كل ما يمكن أن يعزز ويقوي مكانة الموظف في الجهة المحلية، اللي يقوم بدور كبير ويساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

فيما يتعلق بالنقط التي أشار إليها السيد المستشار المحترم المتعلقة بالترشيح وغير ذلك، فهذه مسألة قانونية، سيكون لنا إن شاء الله الوقت الملائم والمناسبة لتدارسها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه عدم تنفيذ الأحكام الخاصة بالطعون، للمستشارين المحترمين السادة: لحسن العواني، الحو المربوح، محمد عبو، محمد القلوبي، لحسن عباد. الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد لحسن العواني:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، في إطار الطعون التي تقدم من بعض رؤساء بعض الوحدات الترابية كالجماعات المحلية والمجالس الإقليمية والجهوية، يستصدر الطاعنون أحكاماً نهائية بإلغاء العمليات الانتخابية بالنسبة لبعض رؤساء الجماعات المحلية أو أعضاء مكاتبها، إلا أن الإدارة المعنية بتراب بعض الجماعات موضوع الطعون لا تبادر بتنفيذ هذه الأحكام، وذلك بإزاحة الرؤساء المطعون فيهم وانتخاب من سيخلفونهم، وهذا ما يشكل خرقاً للقواعد القانونية وخاصة مقتضيات الميثاق الجماعي ومدونة الانتخابات، وعدم تنفيذ تلك الأحكام يعتبر تحقيراً للمقررات القضائية.

كما أن الإبقاء على أشخاص لم تعد لهم الصفة بقوة القانون إلى حين انتهاء ولايتهم له أبعاد سلبية، تتجسد في القيام بمهام إدارية ومالية من طرف أشخاص لم تعد لهم الصفة ولا الأهلية، علماً أن أغليتهم أميين بالصرف.

لذا نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير الاستعجالية لمعالجة هذه الوضعية الشاذة؟ وما هي المبررات التي اعتمدها مصالحكم في الإبقاء على مثل هذه الحالات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

جوابا على سؤالكم حول تنفيذ الأحكام الخاصة بالطعون، يشرفني أن أخبركم أن هذه الوزارة تولي أهمية كبيرة للأحكام التي تصدرها المحاكم المختصة في قضايا الطعون الانتخابية نظرا لما لها من انعكاسات على تشكيلة المجالس المحلية، فهي تعمل على تتبع مآل كل الطعون المتعلقة بانتخاب رؤساء المجالس الجهوية والمجالس الإقليمية والجماعية ومجالس المقاطعات ومجموعات الجماعات ونواب الرؤساء، كما تحرص على تنفيذ كل الأحكام التي تكتسي الصبغة التنفيذية خدمة للصالح العام وتكريسا للشرعية، وتفادي كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على أداء المرافق العمومية المحلية.

وهكذا، فقد بلغ عدد الطعون الانتخابية على مستوى الجماعات المحلية 261 طعن، موزعة على الشكل التالي:

- الطعن في العمليات الانتخابية: 133 حالة؛

- الطعن في المستوى الدراسي لرئيس المجلس: 112 حالة؛

- الطعن بسبب الإقامة خارج الوطن: 4 حالات؛

- الطعن بسبب انعدام الأهلية وحالات التنافي: 12 حالة.

وقد أصدرت المحاكم المختصة بناء على هذه الأسباب 112 حكما نهائيا في الموضوع، قضت فيه بما يلي:

- الحكم برفض الطعن: 65 حكما، من ضمنهم حكيمين يهان مجلسين

جهويين.

- الحكم بإلغاء العملية الانتخابية: 47 حكما، من ضمنهم حكم بهم مجلس

إقليمي واحد.

أما باقي الطعون الأخرى فإنها ما زالت جارية أمام المحاكم، كما تم التنازل

عن الدعوى في 8 حالات.

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن جميع الأحكام النهائية في هذا الصدد قد تم تنفيذها، حيث قامت السلطات الإدارية المحلية المختصة بتوجيه دعوة مكتوبة للمجالس المعنية قصد العمل على إعادة انتخاب مكاتبها، وذلك بناء على الأحكام الصادرة بإلغاء انتخاب أعضاء مكاتبها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار الرد على

التعقيب.

المستشار السيد حسن العواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، أولا نشكركم على التتبع ديالكم لهاذ العملية الانتخابية،

واحنا اليوم فرحانين بزاف ملي سمعنا أن جميع الأحكام التي صدرت النهائية

راه تم التنفيذ أو المطالبة بالتنفيذ ديالها عما قريب.

غير اللي بغينا نوضحو لكم، السيد الوزير، لماذا تقدمنا بهذا السؤال؟ لأنه ولا واحد العرف، الآن شاع أمام الناس، يعني كون الطعون الانتخابية هو حق عام، والآن شاع ما بين الناس على أن الطاعن هو الذي يتصرف في الملف، إذا الطاعن ما تقدمش بالتنفيذ لا ينفذ الملف.

وهذا جرى في الولاية السابقة، واحد العدد ديال الجماعات كانت ملغية الانتخابات ديالها، وبقوا على رئاسة الجماعة إلى انتهاء الولاية، والداخلية لم تتدخل لتنفيذ تلك الأحكام، وعندنا حالات لا مجال لذكرها الآن.

الآن ما يجري ما بين الجماعات هو على أن هناك واحد النوع ديال الغبن وديال المزايدات وديال استعمال المال، كيشي الطاعن لعند المطعون فيه وكيقتقوا على مبلغ مالي، وبالتالي أن العملية الانتخابية ماشي كتكون فاسدة سابقا ولكن تفسد حتى من بعد الحكم. هناك اتفاق الآن في واحد العدد ديال الجماعات ما بين الطاعن والمطعون ضدو على مبالغ معينة، على أساس أنه ما غاديش يقوم بالتنفيذ.

لهذا، الغاية، السيد الوزير المحترم، من الطعون هو يعني تصحيح الخطأ اللي وقع، هو إعطاء المصادقية للأحكام القضائية، هو إبعاد الناس اللي ما عندهم الأهلية باش يكونوا في التسيير.

نتمنا على أن الجواب ديال اليوم يمشي الصدى لجميع العمال والسادة الولاة، ويعملوا في أقرب الآجال على تنفيذ الأحكام التي لم تنفذ لحد الآن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد بأن السيد المستشار المحترم أثار نقطة مهمة، وهي قضية التبليغ، فأريد أن أؤكد بأن كل الأحكام القضائية التي قضت بإلغاء انتخاب أعضاء المكاتب الجماعية والإقليمية، والتي تمثل نسبة ضئيلة جدا من حيث عدد المجالس والجماعات المحلية، تم تنفيذها في آجال معقولة، باستثناء بعض الحالات القليلة التي يعزى التأخير في تنفيذها إلى إكراهات ناتجة عن مسطرة التبليغ، التي يجب احترامها قبل اتخاذ إجراءات التنفيذ.

علينا الآن جميعا أن نجتهد لنجد الحل القانوني ولنسد هذه الثغرات اللي كيمكن الآن لبعض الذين يعرقلون التنفيذ للنفاد منها، وهذا الحل القانوني إن شاء الله سنجتهد عليه جميعا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ومواد البناء المحلية.

إلا أنه أخذنا بعين الاعتبار البعد الاجتماعي للسكن الفردي بالعالم القروي، فإن هذه الوزارة تعترم تقديم اقتراح مشروع قانون بشأن تعديل مقتضيات منظومة الجبايات المحلية المتعلقة بتطبيق الرسم على البناء في العالم القروي، وذلك بغية ملاءمتها مع الإمكانيات المالية للساكنة من أجل التخفيف عنهم ومساعدتهم في الوصول إلى سكن لائق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد بناصر أزوكاخ:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب.

غير بغينا نذكركم، السيد الوزير، أن سبق لنا أن طرحنا هذا السؤال السنة الماضية وذلك باش ننهكم، السيد الوزير، على خطورة هذه المساطر على البناء، وذلك تفاديا لبعض الاحتجاجات اليوم التي تقع في بعض المدن بحال ما وقع في تينغير وواد زم ومولاي بوعزة واشتوكة آيت باها، إلى غير ذلك.

السيد الوزير، بغينا غير نذكركم وبغينا نرفعو إلى علمكم أن مثلا في إقليم خنيفرة جاءت الوكالة الحضرية وجاءت بمساطر معقدة، وهذه المساطر طبقتها على جماعات قروية ضعيفة جدا وبنفس المساطر التي هي في الرباط وفي الدار البيضاء، ومن جل هذه المساطر هو أولا تصاميم المهندس المعماري، زائد تصاميم الخرسة وتصاميم المسح الطبوغرافي، علما أن هاذ التصميم دبال المسح الطبوغرافي لا جدوى له، بحيث هو مديور غير للتصنيف.

السيد الوزير، نحن في انتظار القانون اللي غادي تجي به الحكومة لإعفاء بعض الجماعات من الرسم على البناء، كطلبو منكم، السيد الوزير، باش تصدروا واحد الدورية، واحد الدورية لتبسيط هذه المساطر وينعطى الإمضاء ديال التصاميم من طرف رئيس الجماعة وإن اقتضى الحال مع رئيس مصلحة العمالة من أجل تسهيل المسطرة على المواطن للبناء، لأن أكثر من 8 أشهر، ويمكن لكم، السيد الوزير، تصقسيو أن في إقليم خنيفرة أكثر من 9/8 أشهر جل الجماعات القروية والمواطنين ديال هاذ الجماعات القروية لم يستطيعوا باش تعطى لهم الرخص نظرا لتعقيد المساطر ديال الوكالة الحضرية.

احنا لا نتكلم على الوكالة الحضرية، لكن حتى هي مقيدة بقانون، وبغيناكم، السيد الوزير، باش تبسطوا في أقرب الآجال هاذ المساطر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السؤال الثامن موضوعه الرسم على عملية البناء، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعدوي، بناصر أزوكاخ، لحسن بوعود، عبد القادر قوضاض، إدريس مروان.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

من بين المستجدات التي أتى بها القانون الجبائي للجماعات المحلية 47.06 هو دعم موارد الجماعات القروية بمنحها آليات جبائية من أجل تعزيز مداخيلها، ومنها الرسم على عمليات البناء، وكذا فرض تصاميم هندسية من طرف الوكالة، الأمر الذي يزيد من تكاليف وأعباء المواطنين بالعالم القروي، إذ جلهم ليس في مقدورهم تأدية مبلغ 20 درهم كرسوم على عملية البناء للمتر المربع، خصوصا إذا علمنا أن نسبة الفقر بالعالم القروي تتجاوز 50%.

ولهذا نطلب منكم، السيد الوزير، بضرورة إعفاء الجماعات القروية الضعيفة من الرسم على عملية البناء وكذلك إلغاء المسح الطبوغرافي بالمساكن القروية، لأن الهدف منه هو التصنيف، بينما في البوادي غير ضروري، كما أن المساكن القروية ليست هي المبينة بالطين، فالغارية بالبوادي من حقهم البناء بمواد البناء من إسمنت وغير ذلك لضمان عيش كريم.

ولهذا، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة من أجل إعفاء بعض الجماعات القروية من فرض الرسم على عملية البناء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يتعلق بموضوع هذا السؤال، يجب التذكير بأنه في إطار الإصلاح الجبائي المحلي الجديد تم تمديد مجال تطبيق الرسم على البناء ليشمل المجال القروي، وذلك لتمكين الجماعات القروية من موارد مالية قارة، تمكنها من القيام بالمهام المنوطة بها.

ومراعاة لعدة معطيات خاصة بالعالم القروي، أعفى المشرع من الرسم على عملية البناء المساكن من الفئة القروية المتواجدة بالجماعات القروية، ويدخل في هذا التصنيف المساكن التي يتم تشييدها على الطريقة التقليدية

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

في هذا الباب أؤكد للسيد المستشار المحترم بأن التعليمات أعطيت للسادة العمال باش ينسقوا مع المنتخبين ومع رؤساء الجماعات من أجل تبسيط المساطر، وتفادي كل التعقيدات ورفع كل العراقيل اللي يمكن تعرقل لساكنة العالم القروي باش يوصلوا للسكن.

ففي هاذ الباب التعليمات وجهت، وأعتقد بأن ما تفضلتم به بالنسبة لبعض الجهات هناك بوادر ديال التعاون ما بينال سلطات المحلية وما بين المنتخبين، فما علينا إلى أن نسرع من هذه الوتيرة لنصل إلى نتيجة إيجابية، تحقق المبتغى بالنسبة للساكنة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال التاسع الموجه إلى السيد وزير الداخلية موضوعه الإشكالات التي يطرحها التدبير المفوض، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الشيخ أحمدو دابدا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

بعد الأزمة التي عرفها تدبير العديد من المرافق العمومية، والتي اتسمت بضعف وتراجع الخدمات وعدم مساهمتها بالشكل المطلوب في التنمية الاقتصادية، ووصول بعض الوكالات المسيرة للمرافق العمومية الحيوية إلى الإفلاس، لجأت بلادنا في إطار التدبير المفوض إلى تفويت تدبير بعض المرافق إلى بعض الشركات الأجنبية، والتي كان من المفروض أن تعمل على تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتطويرها للاستفادة من التقنيات الجديدة، مع إنشاء التجهيزات والبنيات التحتية لمجموعة من الجماعات الحضرية والقروية.

إلا أن هذه الخدمات ظلت متدنية وغابت عنها الجودة وارتفعت بالمقابل أسعارها، واستغل خبراء هذه الشركات بعض الهفوات والثغرات القانونية في دفتر التحملات، مما ساهم في تدني القدرة الشرائية للمواطنين مقابل تحقيق هذه الشركات لأرباح خيالية مع تهريبها للخارج كعملة صعبة، دون أن تساهم في التنمية السوسيو-اقتصادية لبلادنا، مع تغييب الجانب الاجتماعي أثناء الإعداد لدفتر التحملات.

كما أنها للأسف - هذه الشركات - أصبحت سلطة فوق سلطة المجالس، وسمعتنا أنها في بعض الأحيان تتدخل في الانتخابات، وربما قد تعين ممثليها داخل بعض المجالس مما يمس لاشك فيه أمن الدولة.

والمثال الحي على هذه التجاوزات وعلى هذه المشاكل التي عرفها التدبير المفوض خير دليل على هذه السياسة وفشل هذه السياسة هو ما يقع حاليا في قطاع النقل العمومي بشركة "ستاريو" في الرباط، التي نسائلكم، السيد الوزير، عن سبب فشل هذا المشروع، ومن هم المتورطون في هذا الفشل؟ وما هي التداعيات أو ما هي كواليس الصفقة؟ لأننا احنا نعتبرها كصفقة مشبوهة، لأن الدليل على ذلك هو فشلها في أقل من سنة.

السيد الوزير، نحن نؤكد أن هذا هو الفساد بعينه عندما نجد العمال مشردين ونجد مصالح المواطنين متأخرة، الأمر الذي يطرح أكثر من علامة استفهام حول نجاعة هذا النظام ويفرض ضرورة إعادة النظر فيه، بالاعتماد على توجهات أخرى تتركز على إيجاد آليات فعالة لتتبع وإعطاء الشركات الوطنية فرصة للدخول في هذا التوجه.

من هذا المنطلق، نسائلكم، السيد الوزير، ألم يكن الوقت بعد لإيجاد البدائل الممكنة لهذا النظام، كالاقتصاد المختلط مثلا، الذي يمكن الجماعة من أن تكون المساهم الرئيسي في التدبير في حد أدنى يمثل في 51% وينطبق عليها كل مقتضيات الشركة الخاصة، بالإضافة إلى الاستفادة من نسبة الأرباح التي تحققها الشركة؟

وما هي الأسباب التي تدفع إلى تفويت تدبير هذه المرافق الحيوية إلى الشركات الأجنبية دون غيرها؟

وفي الأخير، السيد الوزير، نلاحظ جميعا أن التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات كان صادما فيما يخص الشركة التي تدبر مصالح المواطنين في الدار البيضاء Lydec. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السنوات الأخيرة عرفت تحولات في طريق تدبير أو طرق تدبير المرافق المحلية باعتماد عدد كبير من الجماعات أسلوب التدبير المفوض، فأهمية حجم الاستثمارات الناتج عن تأخر في البنية التحتية، خصوصا في مرفق التطهير السائل، كان وراء قرار عدة جماعات محلية اختيار التدبير المفوض لمرافق توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل.

إن تطور هذا النمط فرض وضع إطار قانوني يحدد شروط اللجوء إلى التدبير المفوض ووضع مسطرة المنافسة كقاعدة عامة والزامية لإبرام العقود، وقد مكن هذا الأسلوب من:

- إشراك القطاع الخاص في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عدة قطاعات حيوية؛

رؤساء المجالس، ناهيك على الإتاوة التي تأتي على حساب المواطنين. عدم تطبيق آليات المراقبة وتطبيق قانون المرسوم 54.05 الذي يقضي بالمراقبة، والجميع يعرف أن الجماعات لا تتوفر على مختصين في جميع المجالات للمراقبة، مثلا تدبير مفوض في قطاع الماء والكهرباء والتسيير لا يوجد موظفون أكفاء اللي يمكن يراقبوا هذا المرفق، والمرفق كذلك ديال جمع النفايات، المرافق الأخرى ديال قطاع النقل، وعدم محاسبة هذه القطاعات من طرف الجماعة وكذلك من طرف وزارتم.

هناك كذلك ما يزيد الطين بلة أن القانون يخول للرئيس تجديد العقدة التي كانت مع شركة ما ولم تقم بواجبها، الاحتجاجات التي تعرفها رياض وأمانديس وليديك، هذا حتى واحد ما يمكن له يخيه.

ثالثا، خلق تحفيزات للموظفين والتكوين دياهم من طرف الرؤساء بطريقة قانونية للسهر على مرافقة هذه المرافق والسهر على الجودة والمتابعة. كذلك وزارتم السهر على تطبيق الاستخلاصات لحماية المواطنين من غطرسة واحد المجموعة ديال الشركات، اللي هي تعتبرها شركات أجنبية وصديقة، ما بغناش تكون على حساب المواطنين وعلى حساب العمال الضعفاء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ما فيه شك بأنه مقابل بعض الجوانب الإيجابية، فالتدبير المفوض كغيره من الأساليب التدييرية، يعرف في بعض الأحيان نوع من القصور، غير أنه للسلطة المفوضة الحق في المتابعة والمراقبة اليومية لجودة الخدمات والتعريف التعاقدية المطبقة وكل ما يتعلق بمصلحة المواطنين.

ثانيا، اتخاذ الإجراءات الجزرية اللازمة كلما طرأ إخلال بالسير العادي للمرفق، ثم اتخاذ كل القرارات التي تسمح للسلطة المفوضة الحفاظ على مصالحها نظرا لكون عقود التدبير المفوض تبرم لمدة زمنية طويلة، مما يفرض تقييمها وتحسينها في إطار المراجعة التعاقدية لإدخال التعديلات اللازمة لمسايرة متطلبات المرفق.

إن التبع ومراجعة العقود يمكن أن تنتج عنه خلافات، إما أن تحل في إطار المقتضيات التعاقدية، ومن بينها مسطرة التحكيم. وأريد أن أشير أنه رغم توفر السلطة المفوضة على آلية للمراقبة، فإنه أصبح من الضروري على الجماعات المحلية تقوية قدراتها في هذا المجال، حتى تتمكن من الاضطلاع بمسؤوليتها كاملة وبكل نجاعة.

وزارة الداخلية، بصفتها وزارة وصية، تسهر على احترام تطبيق العقود،

-توفير استثمارات مهمة وتجهيزات أساسية؛

-تعميم الولوج إلى الخدمات العمومية؛

-تراكم خبرات تقنية وتدييرية مكنت من تحسين الخدمات؛

-ثم منح الفرصة للوكالات المستقلة للتوزيع من الاستفادة من آليات تدبير القطاع الخاص، جعلتها تحقق قفزة على جميع المستويات.

إن اختيار التدبير المفوض كطريقة للتسيير لا يعني بتاتا تخلي الدولة أو الجماعات المحلية عن المرافق المفوضة، فالدولة تقوم بدورها في إطار فحوصات المجالس الجهوية للحسابات، بالإضافة إلى المهام التي تقوم بها الجماعات المحلية في إطار صلاحياتها.

أما بخصوص عدم اختيار الشركات الوطنية لتدبير المرافق المحلية، فعملية تفويض مرافق توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل لم تستثن مساهمة الشركات الوطنية.

وتجدر الإشارة، وهذه نقطة مهمة، إلى أنه منذ صدور القانون المتعلق بالتدبير المفوض، كل العقود المبرمة لتدبير المرافق العمومية تمت بواسطة طلبات عروض مفتوحة. وهكذا يتبين من خلال تواجد شركات وطنية مساهمة في رأسال الشركات الحالية للتدبير المفوض.

إن تشجيع مشاركة الشركات الوطنية مهم جدا، إذ يتم أخذ هذا المعيار بعين الاعتبار في تقييط طلبات العروض، والهدف من هذا الإجراء هو إعطاء الفرصة لتكوين شركات وطنية ذات تجربة وحجم كبير.

حول البدائل الممكنة، المقاربة التي يمكن اعتمادها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حصيلمة تقييم التجربة الحالية، وكذا اقتراحات الجماعات المحلية التي أعطتها المشرع صلاحيات اختيار طريقة التدبير، فهذا أمر يهم الجماعات المحلية. إذن من خلال تقييم التجربة الحالية، يمكن التفكير في إمكانية فصل الجانب الذي يهم التعريف والاستثمارات عن الجانب الذي يهم الاستغلال. ثانيا، تعميق الدراسة في الدور الذي يمكن أن تلعبه شركات التنمية المحلية، ثم إيجاد صيغة تعطي للجماعة المفوضة سلطة الحفاظ على ممتلكات المرفق وتحديد مستوى التعريف بالنظر للقدرة الشرائية للمواطن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد غلال عزيزي:

شكرا السيد الرئيس.

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، شكرا على جوابكم، في الحقيقة الإشكالية التي يطرحها التدبير المفوض جلهما تأتي من طريقة المراقبة ودفاتر التحملات التي يوجد بها العديد من الثغرات المقصودة والمنعمدة من طرف بعض الرؤساء،

فريق الاستقلال.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

تأجيل السؤال الموضوع على وزارة التشغيل فيما يخص الاتفاقية 87 للأسبوع المقبل.

السيد رئيس الجلسة:

إن شاء الله، الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

نفس الشيء لأن هاذي المرة الثانية والسؤال تناعنا يؤجل، خاصة أن هذا القطاع كيعرف عدة خروقات، ومن الأفضل أنه يكون الوزير حاضرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

نتنقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الثقافة حول ضرورة دعم العمل الثقافي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، قد لا يخفى عليكم أهمية الثقافة في تطور الشعوب والرتقي بها إلى مصاف الدول المتقدمة، فتطور الشعوب رهين بمدى حفاظها على موروثها الثقافي من مآثر تاريخية وأعظم ما فيها الكتاب، وكما قال الشاعر: "وإذا غابت الأصحاب، فصاحب الكتاب".

ونظرا لأهمية هذا الكتاب، ما مدى اجتهاد وزارتك في تطوير هذا الكتاب وجعله رهن إشارة القراء من جهة بدعم الكتاب والمؤلفين والمفكرين؟ وما هي السياسة التي تنوي وزارتك القيام بها حتى نرتقي بالموروث الثقافي إلى مصاف الدول المتقدمة، وأهمها الكتاب والكتاب؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد بنسالم حميش، وزير الثقافة:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

طبعاً، هذا السؤال يندرج في سياسة دعم الثقافة بكل أشكالها

وتبقى رهن إشارة الجماعات المحلية لتقديم الدعم التقني والمواكبة اللازمة، كما تستعمل الوزارة على فرض احترام التوصيات الصادرة في تقارير المجالس الجهوية للحسابات، واتخاذ كافة التدابير الكفيلة بالدفاع عن مصالح المواطنين وحماية قدرتهم الشرائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة. نتنقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التشغيل، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس المحترم،

إذا سمحتم للاعتبارات التي تحدثنا عنها في البداية، نطلب تأجيل الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التشغيل، نظرا لالتزامات طارئة تتعلق بالحوار الاجتماعي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسادة أصحاب الأسئلة.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

نحن عندنا في فريق الأصالة والمعاصرة ما عندنا حتى شيء مشكل، ولكن بشرط حضور الوزير الأسبوع المقبل وبرمجة السؤال ديالنا الأسبوع المقبل، إذا كان هذا الشرط احنا متفقين، ما كايين حتى شيء مشكل، لأن عندنا سؤال مهم مهم هذا القطاع وبهم المكاتب والإدارات اللي تابعة لهاذ القطاع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، فريق التجمع.

المستشار السيد عبد الحميد احسيسين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

احنا في نفس النقط مع السيد المستشار، أنه يمكن لنا أن نؤجل السؤال ديالنا للأسبوع المقبل، مع ضرورة حضور السيد الوزير. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري لا يسعني إلى أن أوثه بالمجهودات الجبارة التي تبذلونها في إطار تشجيع الثقافة والكتاب، غير أنني حصل لي لبس الآن عندما سمعت، وكدت أن أذهل وأشده بالأرقام، 700 مليون؟ واش 7 آلاف ولا 700 ملايين؟ 7 الملايين، هذا شيء عظيم، ويجب أن نفتخر به ونعتز به. غير أنني، السيد الوزير، وسائر المواطنين أفاعاً بأن سعر أو قيمة الكتاب أصبحت باهظة، وليست في وسع القراء، مما جعل عزوف قاتل في وسط المثقفين الذين أصبحوا لا يلمسون الكتاب نظراً للثمن الباهظ الذي أصبح يوازيه.

فإذا كان هناك دعم، فيجب أن نلمسه في الشارع لتشجيع أبنائنا ومفكرينا لتناول هذا الكتاب، وكلما تناول الكتاب وإلا يزداد قناعة وتشبعا وأفكاراً ترقى به الأمة بأكملها، وهذا ليس بخاف على سيادتكم لأن دور الثقافة دور أساسي في توعية الشعوب وتأطير الشباب والنهج بالأمة إلى ما هو أفضل.

فأنا بهذه الأرقام أشكركم جزيل الشكر على إطلاع الرأي العام بها، ولا يسعني إلا أن أوثه وأشد بحارة على مجهوداتكم الجبارة، وهذا ليس بعزير على سيادتكم، سيما وهنا توجيهات ملكية سامية في هذا الصدد التي تشجع القراء والكتاب والثقافة بصفة عامة. فشكرا مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير ترد على التعقيب؟ الكلمة لكم، عندكم الحق، عندك 2 دقائق.

السيد وزير الثقافة:

السيد المستشار المحترم،

وزارة الثقافة لا يمكن أن تقوم مقام دور النشر، مع العلم أن مديرية النشر المتخصصة اسمها مديرية النشر والكتاب، والخزانات والمحفوظات، إلخ...

وهي تختار أنواع الكتب التي تنشرها، مثلا الكتاب الأول الذي يرفضه عامة الناشرين، الأعمال الكاملة لأقطاب ولأدباء كبار الذين بلغوا من العمر عتيا، وكين كتاب الطفل وكذلك الترجمة التي ننقني أهم الكتب التي تقول لا بد أن توجد في لغة الضاد، وهنا، طبعا، تم العملية بتكليف.

أما فيما يخص الناشرين، الناشر الجديون نساعدكم بشكل أو بآخر بأمل أن تنعكس تلك المساعدة على الثمن الذي يضعونه للكتب التي ينشرونها، ولكن أكثر من هذا لا يمكننا أن نزام، نحن كوزارة، دور النشر التي هي دور النشر تقوم في القطاع الخاص.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، نشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ودورها، لهذا أقول بأن الوزارة تنفذ سنويا برنامجا أو مجموعة من برامج الدعم، تهم مختلف المجالات الثقافية.

باختصار شديد، هناك دعم المجال الفني من خلال دعم الإنتاج والترويج المسرحي، الذي تخصص له سنويا غلafa مليا يقدر ب 5 ملايين درهم، يضاف إليه ما تخصصه لمديريتها الجهوية ضمن بند شراء العروض وتعويزات المحاضرين من اعتمادات تناهز 5 ملايين ونصف درهم.

ثم هناك دعم الأغنية المغربية، وهذا حديث العهد، والوزارة خصصت غلafa قدره 4 ملايين و500 ألف درهم، ويمكن في دعم الأعمال الموسيقية بغلaf مالي حدد سقفه في 300 ألف درهم لكل عمل، وانطلق هذا النصف من الدعم في بداية سنة 2011، ومنحت اللجنة لحد الآن 50% من الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج للمشاريع المنتقاة.

يضاف إلى هذا الدعم مبلغ مليوني درهم، تخصصه الوزارة سنويا لدعم التعااضدية الوطنية للفنانين التي تتولى العناية بالأوضاع الاجتماعية والصحية للفنانين، وتخصيص مبلغ 700 مليون درهم لتكريم الرواد من المبدعين والمثقفين الذين أسدوا خدمات جليلة للثقافة والفن ببلادنا.

علاوة على ذلك، تنظم الوزارة في مختلف المناطق مهرجانات موضوعاتية، تحقق غايتين: الحفاظ على الموروث الثقافي الوطني وتطويره، وضمان حركة الثقافات، تتيح فرص الشغل للعاملين في المجال الموسيقي والغنائي.

وكذلك تخصص الوزارة مبلغ مليوني درهم و500 ألف لدعم المهرجانات المنظمة من قبل أطراف أخرى، ومبلغ 5 مليون و800 ألف درهم لدعم الجمعيات الثقافية. هذا بالإضافة إلى أوجه أخرى من الدعم، تتجسد في وضع القاعات والفضاءات التابعة للوزارة، وزارة الثقافة، رهن إشارة مختلف الفاعلين الثقافيين، ودعم هؤلاء في أنشطتهم الثقافية من خلال طبع المنشورات والملصقات وغيرها.

وأخيرا، دعم الكتاب والقراءة العمومية، ويندرج هذا في سياسة تدعيم الكتاب ونشر القراءة، ونرصد له سنويا 3 مليون درهم، وتزود الوزارة بشكل دوري الخزانات الواسطية ونقط القراءة بالكتب في إطار تجديد أرصدها، وقد بلغت 5 ملايين درهم.

وأخيرا، وهذا لا يخفى عليكم المعارض الجهوية للكتاب وكذلك المعرض الدولي لنشر الكتاب الذي ينعقد سنويا، وفي الدورة السابعة عشر رصد له غلاف مالي من 5 ملايين درهم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب على السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

المهرجان الدولي للموسيقى الذي يقام بمدينة أكادير، وغيرها من الأنشطة التي ترصد لها ميزانية مهمة، تصرف سنويا لفائدة إدارات الحي الجامعي. وبالمرافعة مع ذلك، وعودة إلى ما هو صلب موضوع سؤال السيد المستشار، الذي هو ما يقام داخل الأحياء الجامعية نفسها، يتقدم كل حي جامعي برنامج ثقافي سنوي، يتضمن الأنشطة والتظاهرات السنوية المزمع تنظيمها، ويتراوح المعدل العام بناء على ما تم إنجازها في السنوات الأخيرة لمجموع الأنشطة التي تنظم سنويا بكل حي جامعي ما بين 30 و35 تظاهرة ثقافية، طبعاً هذه تظاهرات محلية، التي الإشعاع ديالها ما تيكونش معروف عند مختلف شرائح الرأي العام، لكن هاذي أمور اللي هي قائمة.

كما يتوفر كل حي جامعي على منسق ثقافي، يعمل بتنسيق مع المصالح المختصة بإدارة المكتب لتحديد وتنفيذ البرنامج الوطني المحلي للأنشطة المتفق عليها.

وتجدر الإشارة إلى أن المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، في إطار العقدة التي تم إبرامها مع الدولة السنة ما قبل الماضية، سنة 2009، بصدد الآن إعداد دراسة ستم عموم الطلبة من أجل الوقوف على حاجياتهم في المجال الثقافي، وذلك من أجل وضع برامج عمل شاملة تم كافة الأحياء وفق طبعاً الخصوصيات والمناطق التي تتواجد بها.

وعملاً على توفير الموارد البشرية المؤهلة لتأطير هذا الجانب في الحياة الطلابية، يعمل المكتب كذلك حالياً على توظيف أو التعاقد مع مختصين وكذا تمكين أطر المكتب من دورات تكوينية منتظمة، وذلك فعلاً للوصول عند المبتغى الذي حدده السيد المستشار أن نجعل فعلاً من الأحياء الجامعية فضاءات للرقى الثقافي بشباب هذه البلاد. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكراً السيد الوزير على هذه الأجوبة المستفيضة والمدققة، إلا أن ما نطالب به، السيد الوزير، احنا نود أن تعمم هذه البرامج وأن تشمل جميع الأحياء الجامعية لأن في العديد من المدن الأحياء الجامعية هي فقط مأوى للمبيت بالنسبة للطلبة، على سبيل المثال إلى اخذنا الحي الجامعي ديال مدينة القنيطرة هو فقط مأوى للمبيت، ليس هناك أي أنشطة لا ثقافية ولا فنية ولا رياضية، ولا سيما تعرفو الشريحة التي كنضم هاذ الأحياء الجامعية، هي شريحة هناك طاقات فعلاً طاقات حية، كذلك هناك طاقات مثقفة التي يمكن لها تعطي الكثير من داخل هذا الحرم الجامعي.

ولذا، نلتمس منكم، السيد الوزير، باش إعطاء أهمية لهذه المناطق التي مكيشملها هاذ البرنامج التي كيشمل واحد العدد كبير ديال الأحياء الجامعية على المستوى الوطني. وشكراً.

نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول غياب التأطير الثقافي داخل الحرم الجامعي، للمستشارين المحترمين السادة: عمر أذخيل، عبد الحميد السعداوي، لحسن بلبصري، سعيد أرزيقي، محمد الكبوري.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

تمثل الأحياء الجامعية فضاءات متميزة، تجمع نخبة من الطلبة المنتسبين لمعاهد وكليات مختلفة ومتخصصين في شعب متعددة، الأمر الذي ينبغي أن تجد له انعكاساً في وجود حركة ثقافية حيوية ونشطة داخل هذه الأحياء، وفق أهداف ومخططات ترمي إلى الرقي بالدوق الثقافي والفني لهذه الشريحة من المجتمع، تترجم في أنشطة مختلفة، مثل تنظيم معارض الكتب، إلقاء العروض الفنية والمسرحية، وغيرها.

وبالنظر إلى أن الأحياء الجامعية لازالت تعير هذا الموضوع ما يستحقه من العناية والاهتمام، نطلب منكم، السيد الوزير، أن توضحوا لنا التدابير التي ستتخذونها من أجل جعل الحرم الجامعي فضاء للإشعاع الثقافي والفني والرياضي.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد أحمد أخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي:

شكراً السيد الرئيس.

يدخل تنشيط المجال الثقافي بالأحياء الجامعية، كما يعلم السيد المستشار، ضمن المهام المنوطة بالمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية حسب القانون المنظم له، حيث يقوم المكتب في بداية كل سنة جامعية بوضع برنامج خاص بالأنشطة الثقافية المزمع تنظيمها بكل مؤسسة، مع مراعاة خصوصية كل جهة وما تتوفر عليه من طاقات إبداعية ومؤهلات مادية.

كما يدعم المكتب الوطني للتظاهرات الثقافية الكبرى التي يعرفها الحرم الجامعي، كالمهرجان المسرح الجامعي بفاس، والمهرجان الدولي لفيلم الطالب بالدار البيضاء، والملتقيات الخاصة بالإبداع الطلابي، كما هو الحال بالنسبة لدورات ملتقى الإبداع الطلابي بجامعة عبد المالك السعدي بتطوان أو

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

ملاحظات السيد المستشار وجية فعلا، أنا الرقم اللي اعطيتو هو المعدل طبعا بالنسبة لمختلف الأحياء الجامعية اللي كنتوفرو عليها، اللي بغيت نقول فقط وهو من خلال هاذ العقدة التي أبرمت مع المكتب الوطني للأشغال الاجتماعية والثقافية والجامعية، المقاربة غادي تتغير.

إلى حدود الآن كنا كنشتغل وفق المقترحات ديال الأحياء الجامعية اللي طبعا فيها اختلافات ما بين كل الأحياء، الآن سنتجز دراسة اللي غادي تحدد بالضبط أشنو هي الحاجيات اللي بناء على ما هو معين لا تتم الاستجابة إليها من خلال الأنشطة الأخرى اللي تحتضنها الجامعات، وبناء على هذه الحاجيات ستوضع خطط عمل وطنية اللي فيها مقترحات من هاذ الحاجيات وفيها المقترحات اللي يمكن يجيها كذلك المكتب بحكم الخبرة اللي كيتوفر عليها، والكفاءات اللي تعاقد معها الآن باش يمكن لها تنشيط هاذ الجانب من الحياة الطلابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية وموضوعه التعليم العالي الخاص، للمستشارين المحترمين السادة: عبد المجيد الهاشي، أحمد بنيس، محمد أقيب، مهدي زركو، مصطفى سلامة.

الكلمة للسيد زركو.

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، ترخص وزارتم للعديد من معاهد التعليم العالي الخاص، لكن الطلبة المسجلين بهذه المعاهد يتابعون دراستهم في الأخير يكتشفون أن المعهد غير معتمد وبالتالي فإن الحصول على الشهادة لم يعد يجدي شيئا.

ما هي، السيد الوزير، آليات الوزارة للمراقبة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

هو في الواقع من خلال السؤال اللي طرحو السيد المستشار حول مراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي الخاص، احنا في الواقع أمام 2 ديال الأبعاد في هذه المراقبة، البعد الأول كيمم الترخيص من أجل احتضان واحد النشاط أسمى التكوين بالمواصفات اللي كيعرفها الجميع، في البعد الآخر وهو اعتماد مسالك التكوين نفسها.

بالنسبة للتخخيص، يحدده المرسوم ديال يونيو 2007 وفيه أمور واضحة كيجي شي حد اللي عندو مشروع باش يدير مؤسسة ديال التكوين العالي الخاص كطلبو منو واحد العدد ديال الشروط في البداية، أولا يعطينا طبعا ملف حول الأبعاد المادية ديال المشروع، البنات والتجهيزات وما إلى ذلك، ثانيا يكون كيتوفر على مدير تربوي يعطينا فكرة على أشنو هو الطاقم التربوي اللي غادي يشتغل فيه، ويعطينا تصور عام حول فين غادين بهذا المشروع، هذا فيما يخص الترخيص.

طبعا مغاديش تحل شي مؤسسة إلا إلى كانت تتوفر على هذه التراخيص، كايين بعض الحالات اللي فعلا فتحو مؤسسات بدون ما تتوفر على تراخيص وغادي نعطي للسيد المستشار إلى كانت عندو رغبة في ذلك الحالات اللي وقفنا عليها مثلا خلال السنة الماضية، هي 9 ديال الحالات والي تم إغلاقها.

الآن البعد الآخر اللي فيه مستجد كبير اللي هو الاعتماد ديال المسالك وهو اللي كيعطينا هاذ الضمانة اللي كيتحدث عليها السيد المستشار بالنسبة للطلبة اللي كيستافدوا من هاذ التكوينات، الضوابط اللي كهمم الاعتماد ديال المسالك تم وضعها من خلال المرسوم اللي صادقت عليه الحكومة في مارس 2010، واللي كيعطينا بشكل دقيق أشنو هي المراحل اللي خصها تقطع من خلال الجواب على واحد الدفتر ديال التحملات اللي هو في نهاية الأمر فقط استنساخ ديال المساطر اللي كعملو بها بالنسبة للجامعة ومؤسسات تكوين الأطر العمومية، واللي الآن صارت تطبق بشكل واضح على كل المؤسسات ديال التكوين في القطاع الخاص.

نعطي فقط فين وصلنا في هاد الشي إلى حدود اليوم، أن اعتماد دفاتر التحملات تم في شهر يوليوز ديال السنة الماضية، الآن هاذ الوقت اللي احنا فيه، الطلبات اللي توصلنا فيها من أجل اعتماد المسالك هي 252 طلب، انطلقت العملية ديال التقويم التربوي نهار 20 أبريل الماضي، يقوم بها بالمناسبة أساتذة ديال الجامعة المغربية معتمدين من طرف الوزارة، وعملية الافتتاح اللي كيتكلم عليها السيد المستشار، صدفة طبعا، غادي تنطلق غدا إن شاء الله بالنسبة لكافة المؤسسات ديال التعليم العالي

فعلا في مرد تعقيبه السيد المستشار يطرح أحد الإشكالات اللي إلى حدود الآن هي مستعصية بالنسبة للتدبير الإداري ديال هاذ الملفات، اللي هو المشكل ديال التعرفة والأثمان المطبقة من طرف ماشي كل القطاع الخاص طبعا ولكن البعض من المؤسسات اللي فعلا تستفيد من وضعيات وتستغلها.

لا أخفيكم بأن في حدود التنظيمات التي تتوفر عليها اليوم والتأطير القانوني اللي هو بين أيدينا عندنا الحق نوضعو اليد على كل الجوانب ديال الحياة ديال هاذ المؤسسات إلا هاذ الجانب هذا، احنا بصدد المراجعة ديال هاذ الترسانة القانونية المؤطرة لكل الأنشطة داخل هذا القطاع، وبدون شك نزولا كذلك عند طلب واحد العدد ديال الفعاليات أن أحد الشروط التي ستم مراجعتها هاذ المسألة هاذي ديال التعريفات المسبقة سواء على مستوى التعليم العالي أو على مستوى التعليم المدرسي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة. تنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول مشاريع وكالة التنمية الاجتماعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف إسطنبولي:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسيد الوزير،

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن المحترمة،

إن المساهمة في محاربة الفقر والتمهيش من المهام التي تضطلع بها وكالة التنمية الاجتماعية، والتي تقوم بها عبر دعم مشاريع التنمية المستدامة وفق مقاربة تشاركية تطبيقا لسياسة القرب.

وبالنظر لأهمية هذه المشاريع ودورها الإيجابي والتميز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف أقاليم المملكة، والمحتاجة منها على وجه التحديد، في إطار من التوزيع العادل، وتكافؤ الفرص بين جهات المملكة، مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تعرف خصا صا حادا، خاصة البعيدة والنائية منها، فإننا نود أن نسألكم، السيدة الوزيرة، عن حجم المشاريع المرجحة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية وتوزيعها الجغرافي ونسبة استفادة كل جهة منها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة زهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الخاص، أملانا أنهم يدخلوا في هذا الإطار ديال المواصفات الجامعية، وما يكون هناك مستقبلا أي تمييز ما بين مسالك في التكوين العام ومسالك في التكوين ديال القطاع الخاص. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا السيد الوزير، شكرا بعد على هذه المفاجأة السارة اللي قلتم لنا. السيد الوزير، احنا طرحنا السؤال لأن هناك إشكالية حقيقية، التلاميذ يتجهون لهذه المعاهد، المعاهد بعضها يتحايل على التلاميذ، التلميذ يدرس سنتين أو ثلاث سنوات بأنه غادي يشد شهادة معتمدة وفي الأخير يضيع سنتين أو ثلاث سنوات هباء منثورا، هاذي مسؤولية من؟ هاذي مسؤوليتنا جميع ومسؤولية الوزارة، لأنه خص ما يتفتح أي معهد إلا وعندو شهادة معتمدة، حتى التلميذ أو أولياء التلاميذ يكونوا متأكدين بأن هاذ التلميذ إلى تابع دراسته غادي يشد واحد الشهادة معتمدة اللي معترف بها من طرف الدولة. وهذا، السيد الوزير، وقع لنا خصوصا في الأقاليم الجنوبية، كان معهد اللي اقرات فيه التلاميذ وفي النهاية أصبحت الشهادة عندهم عديمة الجدوى.

كذلك، السيد الوزير، نبغي نتكلم لك عن ظاهرة غلاء اللوج لهذه المعاهد، الغلاء، السيد الوزير، هاذي كتعرف بأنها ظاهرة المواطنين يتضررون منها بزاف، لا في التعليم الابتدائي الخصوصي، ولا في التعليم الثانوي، ولا في التعليم العالي، لأن هناك فوارق بين الجهات، فالأقاليم الجنوبية هذه الظاهرة الغلاء شيء غير مقبول، وخصوصا إذا عرفنا وأتم تعرفون، السيد الوزير، والجميع في الأقاليم الجنوبية التلاميذ في التعليم العمومي ضاعوا بسبب الإضرابات، ولات الناس تتجه للتعليم الخصوصي، ولكن هذه الظاهرة ديال الغلاء، السيد الوزير، احنا نبغيوكم تراقبوا وحتى هاذ الظاهرة ديال الغلاء الناس ياخذوا الريخ دياهم ولكن بشي معقول، ولا سيما في الأقاليم الجنوبية الأرض كياخذوها فابور، جميع مدارس التعليم الخصوصي عندهم الأراضي مجانا، إذن حتى هم خص تكون الأرباح محدودة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أتقدم بشكري إلى فريق الأصالة والمعاصرة على طرح هذا السؤال وعلى الاهتمام بالعمل اللي كتنقوم به والدور ديال وكالة التنمية الاجتماعية في ميدان التنمية الاجتماعية المحلية ومحاربة الفقر والإقصاء وكذلك التوزيع الجغرافي للبرامج والمشاريع لهذه الوكالة، اللي تم الخلق ديالها من أجل القيام بأدوارها من خلال المرافقة المؤسساتية ديال المشاريع الوطنية ديال التنمية الاجتماعية، سواء كانوا حاملها منتخبين محليين أو جمعيات المجتمع المدني أو مختلف المؤسساتيين.

فالإستراتيجية الحالية ديال الوكالة الاجتماعية هي أنها تكون متكاملة مع العمل ديال كل الفاعلين في إطار واحد الانتقائية ديال كل الأعمال ديال المؤسسات العمومية اللي كتستخدم في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، فالعمل ديال هاذ الوكالة يتمحور حول ثلاث محاور:

أولا، تقوية القدرات ديال الفاعلين المحليين، جمعويين أو منتخبين؛

ثانيا، الدعم إلى المشاريع المدرة للدخل وللتشغيل؛

ثالثا، المرافقة المحلية لبرامج وطنية للتنمية الاجتماعية والبشرية، علما بأنه هذه الوكالة هي تحت الوصاية ديال وزارة التنمية الاجتماعية، التي لا تتوفر على المندوبية الجهوية، وبالتالي تعتمد في عملها الحالي كذلك على وكالة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني.

إذن إلى جينا نشوفو شنو هي الحصيلة؟ بعجالة كبيرة، كين هناك تم إنجاز منذ إنشاء هذه المؤسسة 2272 مشروع، التكلفة الإجمالية وصلت لـ 971 مليون درهم، والوكالة ساهمت بنسبة التمويل ديال 42% أي 405 مليون درهم والباقي عن طريق رافعة لهذه المشاريع واستفادوا من هذه المشاريع أكثر من 1,9 مليون ديال المستفيدين والمستفيدات، ومن ضمنهم تقريبا النصف اللي هما نساء، أضيف أنه 79% من هذه المشاريع ارتبطت بالعالم القروي، وهذه المشاريع موزعة على حسب تقوية الهياكل الاجتماعية الأساسية بـ 1000 ديال المشاريع، الأنشطة المدرة للدخل والتشغيل 800 مشروع، وتقوية القدرات للفاعلين 458 مشروع، والتنمية الحضرية الاجتماعية 5 مشاريع.

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي، معلوم الوقت لا يسمح أننا نعطيو جميع الأرقام، ولكن أنا أتوفر على جميع الأرقام ها هي مكتوبة هنا، يمكن لي نقول لك على أنه في البداية تخلقت هاذ الوكالة في 6 جهات، منذ 2007 عاد وسعت التمثيلية ديالها في 16 ديال الجهات، وبالتالي الآن يمكن لي أن نقول على أنه كل جهات المملكة كتنستادف من هاذ المشاريع بطريقة معلوم متفاوتة نضيف على أنه هاذ الوكالة هي كتنفذ السياسات العمومية، وبالتالي لديها واحد المجموعة من البرامج ديال الوزارة، وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة و التضامن وديال وزارات أخرى، اللي كتنفذها بتعاون مع هاذ الوزارات ونحن مستعدين باش نعطيو كتابة كل التدقيقات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد اللطيف إسطنبولي:

نشكركم السيدة الوزيرة على ما تقومون به من عمل في هاذ الإطار هذا، إلا أنه كين واحد الملاحظة بسيطة، هو هاذ وكالة التنمية الاجتماعية داخل البرامج ديالها ما واخداش بعين الاعتبار واحد الفئة من المواطنين الشرفاء هم المكفوفين، وهاذ المكفوفين على صعيد الجهات تبيجدوا نفوسهم بأنهم متيقوموش بالدور ديالهم، وبأن الحكومة ما عاطياش ذيك العناية الخاصة اللي خصها تعطيها لهم.

ولذلك، نتطلبو منكم، السيدة الوزيرة، باش هاذ الفئة من المواطنين الشرفاء باش تاخذهم بعين الاعتبار في القريب العاجل ضمن البرامج اللي هي غتكون مسطرة في المستقبل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد المستشار، ذكرت المسألة ديال الوضعية ديال المكفوفين، أنا من ضمن البرامج اللي كلفنا بها وكالة التنمية الاجتماعية على الصعيد المحلي، هناك أربعة محاور أساسية، واحدة متعلقة ببرنامج تقوية القدرات واللي كيستافدوا منها كذلك جمعيات اللي كتعمل في ميدان الإعاقة، وكين البرنامج الثاني هو مؤسسة مقارنة النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.

البرنامج الثالث هو دعم حقوق الطفل، والبرنامج الرابع اللي هو موضوع ديال التعليق ديالكم متعلق بالتنمية الداجمة للأشخاص في وضعية إعاقة، حيث أننا كلفنا هاذ المؤسسة باش تقوم بواحد يعني الرسم (Un schéma directeur) يعني هيكلية تنمية ديال وضعية الأشخاص المعاقين باش نعرفو بالضبط أشنو هي الهيكلية ديال الناس اللي هما معاقين في كل منطقة منطقة، وكذلك أشنو هي الخدمات اللي كيتم التقديم ديالها من أجل أننا نقومو بعقلنة هاذ المجال ديال مساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، ولأسما الأشخاص المكفوفين اللي احنا نولي لهم واحد الاهتمام بالغ، وذلك من خلال كل الميادين، لا فيما يخص التمدريس ديالهم، ولا فيما يخص كذلك بمعية الجمعية العلوية للتعليم ديال المكفوفين، ولا فيما يخص التوظيف ديالهم اللي قننا بواحد المجهود كبير كحكومة في سنة 2009 و2010 وهاذ السنة هاذي من أجل توظيف مجموعة منهم، ولا في الميادين ديال تعزيز الحقوق ديالهم من خلال المشروع القانون اللي عرضته الوزارة على أنظار الأمانة العامة للحكومة، وكذلك من خلال خلق الصندوق لدعم الحقوق ديال الأشخاص المعاقين اللي هي كذلك غادي تساهم بقوة في تحسين

ماذا يعني هذا؟ يعني بأن ملي تيكون شي استيراد ديال شي منتوج أولا تتكون واحد المراقبة عند الاستيراد، حيث تناخذو واحد العينات من المنتوجات وتندفعوهم للمختبرات (Les laboratoires) باش تيعملوا وتيشوفوا واش تيحترموا ذاك المواصفات.

باش نعطيك واحد الرقم، في 2010 كنا تمت معالجة ما يقارب ب 65571 ملف مقابل 39600 في سنة 2009، ارتفعت حوالي 40% من المراقبة عند الاستيراد، وأسفرت نتائج التحليل والمعاينات المباشرة عن عدم مطابقة 243 صنف، مع منعها من الولوج إلى السوق الوطنية، ولكن ما تنبواشي في الاستيراد، حيث تنقلو احنا يمكن الاستيراد ما نشوفوهش ولا يمكن يجي من شي بلدان أخرى ما تيدوزوش على الطريقة الرسمية، فتناخذو أيضا، تتكون واحد المراقبة داخل السوق الداخلي.

وهكذا، تمت مراقبة أزيد من 7655 مؤسسة تجارية خلال سنة 2010، مقابل 3900 خلال سنة 2009، هي واحد الارتفاع ديال 75%، فاحنا عندنا ذاك القناعة وعارفين بأن هاذ الخلل يقع، فطلبنا من المراقبين دبالنا باش يكتروا من هاذ المراقبة في الاستيراد وأيضا في السوق الداخلي، وتبعنا قضائيا 138 حالة دفعناها أمام القضاء.

باش نكمل شيء آخر وتتعرفوا بأن من أجل تعزيز حماية المستهلك تعمل هذه الوزارة على الرفع من عدد المواصفات المغربية الإجبارية اللي قلت لك، وغادي نزيدو فيها أكثر.

وأخيرا، غادي نقدم لكم واحد المشروع راه دوزناه في المجلس الوزاري قريبا، هو مشروع قانون جديد يتعلق بمراقبة المنتوجات والخدمات، وغادي يعطينا واحد الإطار قانوني أنجع باش يمكن لنا نزيدو في هاذ الطريق هاذي، وتكون واحد المراقبة ديال المنتوجات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد الكريم بونفر:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الوزير،
الإخوة المستشارين،

هو دائما هناك فرق، السيد الوزير، بين الأرقام وبين الواقع، الأرقام شيء والواقع شيء، وأصبح في الثقافة المغربية المسألة ديال الصناعة الصينية ولات مثار نكتة، تنقلو الصنعة ديال الشينوة، لأن المواطن المغربي ما يتحدث من فراغ، وإلى امشيتو إلى الدار البيضاء، السيد الوزير، راه غادي تشوفوا الواقع أن أصبح المغرب، أصبحنا فئران التجارب ديال واحد المجموعة ديال الإنتاجات ديال الصين الشعبية اللي كتروج لأن واحد الجزء

الأوضاع ديال هاذ المواطنين اللي كنعرفو الألم ديالهم والصعوبات ديالهم، واللي كنعملو كل ما وسعنا من أجل أنهم يستافدوا من كل الحقوق ديالهم كمواطنين كاملين المواطنة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة، ونمر إلى السؤال الآني الأول الموجه للسيد وزير الصناعة والتجارة حول غزو المنتوجات الصينية ضعيفة الجودة للأسواق الوطنية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد علال عزويوني:

شكرا السيد الرئيس.
أختي المستشارة،
إخواني المستشارين،
السيد الوزير،

لعل من حسنات الانفتاح الاقتصادي الذي انخرط فيه المغرب هو تأهيل المستهلك المغربي حتى يتمكن من الاستفادة من مختلف أنواع السلع الأجنبية واقتنائها بأثمان مناسبة، لكن الملاحظ أن السوق الوطنية أصبحت تعج بمجموعة من المنتوجات سيئة الجودة أو المضرة بالصحة أحيانا، وهو ما يستدعي ضرورة تدخل الحكومة من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير وتفعيل المراقبة الصارمة على المنتوجات المستوردة قبل وصولها إلى المستهلك المغربي، خاصة أنه ثبت في حالات كثيرة افتقارها لمعايير الصحة والسلامة المتعارف عليها دوليا.

في هذا الصدد، نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير والإجراءات التي تزعمون القيام بها لحماية المستهلك الوطني من المنتوجات المستوردة سيئة الجودة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير.

السيد احمد رضى شامي، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس المحترم، شكرا السيد المستشار المحترم. السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هو كما قلت، السيد المستشار، احنا آمننا بالعمولة وافتتحنا ودخلنا، ولكن العمولة ما تتعنيش بأن كل منتوج يمكن يدخل للسوق دبالنا وما تيحترمش الجودة وما تيحترمش المواصفات الإجبارية اللي احنا عززناها في هذه السنوات الأخيرة، باش نعطيك واحد الفكرة كانت عندنا تقريبا 100 مواصفة إجبارية، تقريبا دزنا دابا إلى 200 وغادي نزيدو نغززو هاذ المواصفات الإجبارية.

نفسرو لهم بأن خصهم يستعملوهم بواحد الطريقة أخرى باش ما يكونش الاختناق كما قلتو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآتي الثاني موجه للسيد وزير الصناعة والتجارة، موضوعه مستقبل صناعة السكر بالمغرب، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، محمد برطني، الغازي الغرارية، مولاي محمد المسعودي.

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

اللي غادي نطلب من السيد الرئيس أنه الوقت المتبقي يخليه لي ويحتفظ به للتعقيب إلى كان ممكن.

السيد الوزير المحترم، أي مستقبل لصناعة السكر بالمغرب؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

هو كاين واحد المستقبل - الحمد لله - زاهر.

السيد رئيس الجلسة:

التعقيب.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

هذه هي الصناعة، السيد الوزير، الغذائية، يجب أن تعطى لها الأولوية لأنها إستراتيجية بالنسبة للأمن الغذائي، وكم من حكومة أسقطت بسبب تديرها ملف الأمن الغذائي.

السيد الوزير المحترم،

إن إقلاع الصناعة الوطنية، لا يمكنه أن يتحقق إلا بقاطرة أساسية ألا وهي الصناعات الغذائية. مثلا كما ندعم الحليب، الآن أصبح ثمن الحليب أرخص من ثمن الماء ديال سيدي علي، ثمن الماء ديال سيدي علي تباع مثلا 110 ريال للتر وثن الحليب ب60 ريال.

كذلك كما ندعم الزيوت، الآن نحقق اكتشاف ذاتي ونصدر هذه المادة بفضل دعم الإنتاج وتحرير سوق الأسعار.

من الدار البيضاء راه أصبح (chinatown).

هاذ الناس راه كاين الغزو، احنا ماشي ضد الانفتاح على العالم، ولكن ماشي بالمنتوج الرديء، المنتوج الرديء أولا يتضرر منه الاقتصاد الوطني، مكناش منافسة، حيث المنافسة إلى ما كانتش المعايير محترمة راه ما كاينش منافسة، الاقتصاد الوطني كيتضرر، المواطن المغربي كيتضرر بواحد المنتوج اللي هو رديء، وأكثر من هذا وهذا هو الخطير، الصحة، وكتسمع، السيد الوزير، واحد المجموعة ديال حالات الاختناق اللي السبب ديالها هو ذيك المسخن ديال الماء، واللي هي صناعة صينية، وواحد المجموعة ديال الحالات اللي مسجلة وراها معروفة عند المغاربة.

الانفلات من المراقبة كاين، ولكن الخطر هو ملي غادي يكون المواطن المغربي -كيف ما قلت في الأول- هو فأر التجارب هذا هو الخطير، احنا ما ضد أحد، ولكن ما نكونوش احنا الطرف الضعيف، وراه المواطن كيتشكى، إيه القدرة الشرائية ديال.. في حين أن الصين الشعبية كنصدر لأوروبا (la première qualité) واحنا تصيفطوا لنا (le déchet) وهاذ الشي ما شي في صالحنا. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

السيد المستشار المحترم، نرجع لهاذ الكلام التالي اللي قلت، ما شي الصين اللي تنصدر لنا الأشياء الرديئة، المغاربة ديانا اللي تمشيو للصين باش تيشريو الأشياء الرديئة، باش نكونوا واضحين، واحنا خصنا لابد نحميو المستهلك كيف ما قلت.

أنا ما عنديش بزاف تناع الوسائل القانونية، المواصفات أنا قلت لك أكثر من 200 وغادي نزيدها، المراقبة طلعناها، واخا الأرقام، طلعنا أكثر من 80% تناع المراقبة في الداخل، أكثر من 60% ولا 40% اللي قلت لك في الاستيراد، والقانون اللي غادي يجي، يعني بأن لابد خص تكون واحد الحرص على هاذ الاستيراد كان من طرفنا احنا، ولكن كاين مؤسسات أخرى اللي هي حتى هي خصها تحرص على هاذ الاستيراد، واحنا حتى احنا عندنا اتصال معهم، مثلا مع الجمارك باش نعززو هذا الحرص.

فيما يخص سخانات اللي حضرت عليهم، هذاك كان مشكل قبل، وعالجناه، جينا واحد المواصفة جديدة، واليوم ما يمكنش يدخل شي سخانة، حيث هاذ الشي عمل الضجيج، قتل ناس مع الأسف، ما يمكنش تدخل شي سخانة اليوم للمغرب، ولكن مع الأسف، كاين مازال سخانات اللي كانوا تشرأوا في ذاك العهد اللي متيحموش هاذ المواصفات، مازالين عند المواطنين، واحنا ابغينا نعملو وعلما بعض الحالات تناع التواصل باش

ثالثا، تحسين دخل الفلاحين، احنا ذاك الثلاثة اللي اهضرتي عليهم داخلين في ذاك البرنامج.

فنيا يخص الميدان الصناعي، كاين واحد الاستثمار لحد اليوم نتاع 2,5 مليار نتاع الدرهم، اللي الغلاف المالي اللي تحدد لو 3,6 مليار، لاش هاد الاستثمار؟

أولا، تحويل إنتاج معامل السكر الخام إلى إنتاج السكر الأبيض؛
ثانيا، الرفع من الطاقة الإنتاجية للمعامل السكرية، باش يبقى يكون العرض موجود؛

ثالثا، عصرة وسائل الإنتاج، باش نقصو من الطاقة، ويكون عندهم واحد التنافسية لهاذ المعامل؛

رابعا، الرفع من طاقة التكرير لمعمل السكر بالدار البيضاء إلى 3 آلاف طن يوميا.

فيما يخص الميدان الفلاحي، باش نوليو للفلاحين اللي اهضرتي عليهم، أولا تم إبرام اتفاقيات شراكة جمهورية بين جميع الشركاء، فيهم جمعيات منتجي النباتات السكرية، المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي وشركة كوزيمار؛

ثانيا، إدخال نوعية جديدة من النباتات السكرية ذات المرودية العالية (la semence monogerme)، تشمل حاليا 78% من المساحات المغروسة، وغادي نعاود نشوف مع السي أخوش في هاذ القضية؛

ثالثا، تنمية المكننة، اليوم تقريبا 75% نتاع المساحات المخصصة لهذا تندوز عن طريق المكننة، الوسائل نتاع الآليات؛

رابعا، تشجيع خلق المقاولات الصغيرة والمتوسطة؛

خامسا، تشجيع السقي بالرش؛

سادسا، تشجيع البحث والتنمية.

ملي تنشوفو الحالة اليوم تنجبرو بأن معدل إنتاج السكر داز من 6.5 طن سنة 2008 إلى ما يفوق 8 طن سنة 2010، وكاين مازال واحد المشروع مهم من شركات نتاع كوزيمار باش باتصال مع وزارة الفلاحة باش يشجعوا تجهيز واحد المساحة تقدر ب35 ألف هكتار بمنطقة الغرب وسيخصص جزء هام من هاذ الأرض لزراعة النباتات السكرية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة موجه أيضا للسيد وزير الصناعة والتجارة، موضوعه افتقار مدينة الرباط لمعرض خاص بالمقاولات والشركات.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد حاني أمحزون:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، قطاع السكر اللي تكلمت لك عليه، الآن نحن في حيرة من أمرنا، لأن اتما قلتو الأمور غادية مزيان، المعامل في تقريرها الأخير تسجل خسارة تقدر ب 3 ملايين، وكم من معمل أغلق؟ مع العلم أن الدعم الموجه لهذه المعامل من صندوق المقاصة، أي الفلوس ديال المغاربة، يقدر، السيد الوزير، ما بين 600 مليار و700 مليار سنتيم، نحن مع المعامل، مع تطويرها ومع الفلاح ومع المستهلك ومع العمال.

السيد الوزير، إذا دعمنا المنتج أي الفلاح المغربي، كما دعمت الدولة زراعة الحوامض مباشرة، سنريح التشغيل، كذلك سنحافظ على هذه المعامل من الإفلاس وسنرفع مستوى عيش الفلاحة، وسنحفي المستهلك من تقلبات الأسعار الدولية.

السيد الوزير، السؤال ديالي غادي يكون واضح، إذا أعطينا لهاذ الفلاحة اللي تينتجوا قصب السكر ودعمناهم داك الناس اللي تيديرو القصب ب 3 ملايين ونصف للهكتار، سنشجعهم والكل يعلم أن قصب السكر مردوديته تتجدد طيلة تسع سنوات، إذن بمعنى أن المغرب لن يكون في حاجة إلى الدعم من صندوق المقاصة، بل سيرج ما يقارب 6500 مليار ديال السنتم.

وأطلب منك السيد الوزير ومن الخبراء اللي معك دراسة هذه المقترحات بالجدية المطلوبة وبالوطنية لأن هذه أموال الشعب تضيع بفعل هذه السياسة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

احنا غادي نقومو بهاد الشيء اللي طلبت منا وغادي نشوفو مع السيد وزير الفلاحة والسيد نزار بركة اللي هو اللي يتكلف بصندوق المقاصة.

فيما يخص السؤال ديالك باش نولي نعطيك بعض المعطيات، هو في 96 قامت السلطات العمومية بتحرير جزئي لقطاع السكر كيف نتعرف، في 1997 كان إدماج نتاع المعامل السكرية التابعة للدولة، وفي عام 2005 ذاك المعامل الأربعة فوتت بناء على طلب عروض لشركة كوزيمار، من بعد ذاك الشيء وقعت الحكومة واحد البرنامج تعاقد مع الفيدرالية البيهنية المغربية للسكر، أش تتقول؟ تقول بأن غادي نخدمو بين سنة 2008 و2013، ويهدف هذا العقد إلى تعزيز تنافسية هذه الصناعة، واحنا خدامين في نفس الشيء اللي قلتي.

ثانيا، الخطط للحفاظ على استقرار ثمن البيع للمستهلك، حيث عندنا لا بد احنا تنشوفو السكر ما كيتزادش، هاذ الشيء علاش دخلنا في هاذ العقد.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، مما لا شك فيه أنكم تدركون حجم الدينامية الاقتصادية التي تعيشها مدينة الرباط، العاصمة الإدارية للمملكة، التي تحتضن شبكة واسعة من الشركات والمقاولات التي تنشط في مجالات التجارة والصناعة والخدمات.

ورغم وزنها الاقتصادي، فإن مدينة الرباط لا تتوفر على معرض يمكن المقاولات السالفة الذكر من عرض وترويج منتوجاتها، خاصة وأن نسبة مهمة من هذه الشركات تربطها علاقات ومعاملات على الصعيد الدولي.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تعتمدهم القيام بها لتسريع وتمكين مدينة الرباط من معرض مؤهل لاحتضان المعارض الوطنية والدولية دعماً للمقولة المغربية خدمة للاقتصاد الوطني.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال، هو حقيقة تلاحظون بأن هذا المشكل هذا موجود، ماشي في مدينة الرباط ولكن مع الأسف في مدن أخرى اللي حتى هي تتوفر على واحد الشبكة نتاج المقاولات ويمكن لها خصها تكون عندها معارض تحترم وتكون عندها معايير دولية، يمكن لها تكون عرض لهاذ المنتوجات.

فاليوم باش نرجع لمدينة الرباط، احنا كوزارة أشنو يمكن لنا نديرو؟ احنا يمكن لنا كما درناه في مدينة فاس بشراكة مع غرفة التجارة، اللي تقدمت لنا بواحد المشروع طموح لإنشاء واحد المعرض دولي بمدينة فاس وشاركوا معهم المجلس البلدي والجهة، احنا كوزارة عندنا واحد الصندوق لتمويل مشاريع نتاج الغرف، وبالطبع دعمنا هاذ المشروع هذا.

أنا الحل اللي يمكن لي نقول لكم هو اللي كانت واحد المبادرة نتاج المؤسسات المحلية، يمكن لها تكون الغرفة نتاج التجارة ولا نشوفو يمكن يكون شي واحد يأخذ المبادرة، ولكن احنا عندنا الصندوق لتمويل الغرف، علاش؟ لأن عملنا ذاك الصندوق باش من بعد نعطي للغرف الفرصة باش يكون عندهم واحد المداخل ويمشيو لهاذيك الاستقلالية المالية اللي ابغيناهم يوصلوا لها.

فتنتظن بأن هذا مشروع اللي يمكن تتخذ المبادرة فيه الغرفة مع المتدخلين الآخرين، واحنا نتقول لكم اليوم احنا مستعدين باش حتى احنا نشارك في هذا المشروع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب

المستشار السيد حامي أمحزون:

تنشكر السيد الوزير على الجواب دبالو وعلى الدعم اللي تيقوم به بالعموم وبالخصوص للغرف التجارة والصناعة والخدمات.

كتعرفوا، السيد الوزير، أن هذا المشروع هاذي دابا 20 عام باش كانت المساعي باش نخلقوا هاذ المركب ديال المعارض في الرباط، ولكن المشكل هو الوعاء العقاري اللي كئلقوا فيه مشاكل، منحت 12 هكتار في 1992 ولكن كانوا عراقليل، عاود ثاني القامة تعطي ذاك المحل ديال الطوبيسات باش يتعملوا تمك المعارض ولكن عاوثاني عراقليل.

هناك الآن اتصالات مع الوكالة ديال أي رقرق باش تعطينا الأرض تما باش نديرو هاذ المشروع هذا، وكطلبو الدعم ديال الوزارة ديالكم وكقترح نديرو لجنة تضم كل الأطراف، وخاصة الوزارة ديالكم، غرفة التجارة والصناعة، والولاية، ومجلس المدينة، والوكالة ديال أي رقرق، باش نسرعو الوتيرة ونوصلو لنتيجة في هذا الإطار.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد المستشار.

هو مع الأسف، السيد المستشار المحترم، عملت أصبعك على واحد النقطة اللي سوداء عندنا مع الأسف في البلاد هو هاذ القضية نتاج العقار، وهذا ماشي المشروع الأول اللي تبتعل وتبقي، وتيخص الناس يكون عندهم (le souffle sur le long terme)، تيقون عندهم ذاك النفس على المدى الطويل باش يبقوا مستمرين في هاذ المشاريع ديالهم. احنا الاقتراح نتاعكم إيجابي، واحنا مستعدين باش نواكبكم وباش نعملو هاذ اللجنة في أقرب وقت إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة، وقد نكون في نهاية هذه الجلسة، شكرا لكم.

ورفعت الجلسة.